وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية

-دراسة حالة الجزائر – 2014/2000

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر

في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاديات المالية و البنوك

إعداد الطالبة:

زويش سمية

إشراف الأستاذ:

علام عثمان

لجنة المناقشة

أ. وعيل ميلود ..... رئيسا.

د. علام عثمان..... مشرفا.

أ. طابوش مولود ..... ممتحنا.

السنة الجامعية: 2014-2015

كلمة الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لايستفتح بأفضل من اسمه كلام ،ولا يستنجح بأفضل من صنعه مرام ، اللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضا ، ولك الحمد على كل حال .

بمنتهى الامتنان والعرفان الجميل ، ومن أبسط الواجبات علي أن أتقدم بشكري وتقديري الكبير إلى أستاذي الكريم علام عثمان الذي شرفني بقبوله المتابعة والإشراف على هذه المذكرة ، والذي لمست عنده كل العناية والاهتمام ، إذ لم يبخل عني طيلة المدة بنصائحه القيمة وتوجيهاته النيرة ، جزاه الله خير الجزاء.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم ومقبولا عنده وأن يدخره لنا في صحائف أعمالنا فهو نعم المولى ونعم النصير.

الإهداء

قال عزوجل : "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلي والدي وأن أعمل صالحا ترضاه "

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول ، الحمد لله على نعمة التي لاتعد ولاتحصى وصلى اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أهدي ثمرة عملي هذا إلى :

من اشتاق إلينا يوما فصرنا نشتاق إليه دوما إليك ياحبيبي يارسول الله أرواحنا ، أبائنا ، فداك يارسول الله .

إلى التي أنارت لي ظلمة الليل بنور عينيها ساهرة على راحتي إلى التي أرضعتني حنانا وأهدتني أمانا فتمنيت لو أكون نفسا من أنفاسها فأموت في أحضانها حبا ووقارا أقول حفظك الله وأطال في عمرك حبيبتي أمي .

إلى ولي نعمتي مالك حياتي وسيدي الى من تمنى أن يراني ناجحة وحاملة شهادة إلى من رأى في عينيه عزتي وأخذ من دفء حنانه قوتي وعزيمتي أدعو الله لك عمرا مديدا تنير به أيامي ، لك أقول أوقرك أبي إلى من وهبهم الله في سند في الحياة وجعلهم لي فخرا وذخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة فأهديهم سر حبي إخوتي الأعزاء.

إلى من جمعني معهم سر من أسرار المعاني وعلم من أحلام الأماني إلى الأعزاء والى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة كل الزملاء والزميلات .

فهرس المحتويات

الإهداء	I.
كلمة الشكر	II.
فهرس المحتويات	III.
قائمة الجداول	IV.
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة المالية	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية السياسة المالية	03
المطلب الأول : مفهوم وأهمية السياسة المالية	03
المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة المالية	04
المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية	08
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	09
المطلب الأول : الميزانية العامة للدولة	09
المطلب الثاني : النفقات العامة.	16
المطلب الثالث : الإيرادات العامة .	21
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة على السياسة المالية	27
المطلب الأول: العوامل السياسية	27
المطلب الثاني : العوامل الإدارية	29
المطلب الثالث : أثر النظام الاقتصادي.	31
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني : الإطار النظري للتنمية الاقتصادية	
تمهيد	40
المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية	41
المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها	41

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية	43
المطلب الثالث : محددات ومقومات التنمية الاقتصادية .	45
المبحث الثاني : نماذج التنمية الاقتصادية	47
المطلب الأول : أبعاد التنمية الاقتصادية	47
المطلب الثاني : مستلزمات التنمية الاقتصادية	49
المطلب الثالث : عقبات التنمية الاقتصادية	52
المبحث الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية	54
المطلب الأول : الادخار ومكوناته	54
المطلب الثاني : القروض الداخلية	56
المطلب الثالث : مصادر التمويل الخارجية	57
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث : السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر -2014/2000	
تمهيد	61
المبحث الأول : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2011/2000	62
المطلب الأول : تطور معدلات النمو الاقتصادي	62
المطلب الثاني :تطور معدلات التضخم	66
المطلب الثالث : تطور حجم ومعدلات البطالة	70
المبحث الثاني : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000	74
المطلب الأول : تطور الإيرادات العامة	74
المطلب الثاني : تحليل النفقات العامة	76
المبحث الثالث : برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2014/2001	78
المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	79
المطلب الثاني : برنامج دعم النمو 2009/2005	81
المطلب الثالث : برنامج توطيد النمو الاقتصادي " المخطط الخماسي الثاني "2014/2010	86
خلاصة الفصل	90

خاتمة عامة	92
قائمة المراجع	97

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات	62
2	التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010/2000	63
3	تطور معدلات التضخم 2010/2000	67
4	تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر 2011/2000	68
5	تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة 2008/2000	71
6	تطور حجم ومعدلات البطالة في الفترة 2009/2001	73
7	تطور الإيراد العام ما بين 2010/2000	74
8	مصادر الإيرادات العامة 2010/2000	75
9	تطور النفقات العامة 2010/2000	76
10	نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2010/2000	77
11	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001	79
12	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو 2009/2005	83
13	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010	87

تمهيد:

إن السياسة المالية تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة ويجمعها الميزانية العامة ، فالسياسة المالية تباشر عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة .

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ، وتكييف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها ، لما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام ويوجد الاستقرار الاقتصادي في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها .

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي ، فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية والتخصصية، لأدوات السياسة المالية توجد آثار استقرارية تتمثل في دور الإنفاق الحكومي والضرائب في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمكانة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث لم تحدث طفرة واحدة فقد كان دورها باهتا في العصور القديمة ، أما في الفكر التقليدي كان مطلوبا منها أن تكون محايدة تماما مع طبيعة الفكر السائد .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية وتكييف الاقتصاديات مع الاقتصاد العالمي .

أهداف الدراسة :

تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها :

-تحديد أهم مفاهيم التنمية الاقتصادية والسياسة المالية .

-التطرق إلى أدوات السياسة المالية .

- مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية .

دوافع اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب ومبررات موضوعية دفعتني للبحث في هذا الموضوع يمكن إجمالها فيما يلي :

-إن موضوع السياسة المالية والتنمية الاقتصادية من الموضوعات التي تشغل الحكومات ، نظرا لما لها أثر على أحوال الشعوب الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن السياسة المالية ماهي الا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وفي ذات الوقت تشكل أداة فعالة في المجال المالي ، الاقتصادي والاجتماعي .

-البحث في السياسة المالية كونه موضوع ذو أبعاد اقتصادية " ضبط وتوازن الاقتصاد "، ومالية " البحث عن مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة "، واجتماعية " إعادة التخصيص والتوزيع العادل " .

دراسات سابقة في الموضوع :

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع السياسة المالية :

-مسعود دراوسي " السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي " حالة الجزائر 1990-2004،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2005-2006.

-هدف البحث إلى:

-الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العام على التوازن الاقتصادي العام

-الكشف عن أثر السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة

-الكشف عن التدخل الأمثل للدولة من خلال الاقتطاع والإنفاق .

-سيلام حمزة ،ولد بزيو فاتح " فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر 2014/2000، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة 2014/2013.

هدف البحث إلى :

-معرفة وآليات ومعايير السياسة المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية .

-إبراز الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول النامية والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية .

إشكالية البحث : إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث تتمثل فيمايلي :

ما مدى تأثير السياسة المالية على تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية وهي كما يلي :

-ماهي الأهداف المرجوة في تطبيق السياسة المالية ؟

-ماهي منطلقات ودعائم نجاح التنمية الاقتصادية ؟

-كيف ساهمت السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

الفرضيات :

-يعتبر تطور السياسة المالية في الجزائر انعكاسا مباشرا لتطوير وتحويل النظام الاقتصادي .

-من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات .

-ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

منهج الدراسة وأدواتها :

المنهج الوصفي : الذي يقوم على وصف الظواهر الاجتماعية والطبيعية والذي استعملته كثيرا في الفصل الأول والفصل الثاني في بحث ووصف السياسة المالية إضافة إلى التنمية الاقتصادية " المفهوم، الأهمية، الأهداف، الأدوات،.....الخ.

المنهج التحليلي : من خلال التطرق إلى تحليل جداول النفقات والإيرادات وكذا تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة.

وتطلب البحث استخدام الأدوات التالية :

مواضيع الاقتصاد الكلي.

مواضيع متعلقة بالسياسة المالية والتنمية الاقتصادية .

التقارير والإحصائيات .

حدود ومجال الدراسة :

تختلف الأوضاع الاقتصادية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في كل دولة ومنه لايمكن أن نقدم دراسة واحدة تكون صالحة لكل النظم .

أما فيما يخص الإطار الزمني " فترة الدراسة " تمتد فترة الدراسة من 2000-2014 وهي تحتوي فترة البرامج التنموية التي عاشتها الجزائر.

أقسام الدراسة :

تم دراسة الموضوع في ثلاث فصول :

الفصل الأول جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية تطرقت من خلاله الى ماهية وأهمية السياسة المالية ومراحل تطور السياسة المالية وأهدافها هذا في المبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد تضمن أدوات السياسة المالية والمبحث الثالث تضمن العوامل المؤثرة على السياسة المالية .

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان الإطار النظري للتنمية الاقتصادية فقد تناولت في المبحث الأول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها وكذا محددات ومقومات التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فقد تطرقت إلى نماذج التنمية الاقتصادية ويأتي المبحث الثالث لأقدم فيه مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث وهو الجزء التطبيقي والمعنون بالسياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناولت في المبحث الأول أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2011 والمتمثلة في النمو الاقتصادي وكذا البطالة والتشغيل ومستوى الأسعار والتضخم ، أما المبحث الثاني فتطرقت إلى تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، وفي المبحث الثالث عرضت برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014 المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي وأخيرا برنامج توطيد النمو " المخطط الخماسي الثاني " .

تمهيد :

لاشك أن السياسة الاقتصادية لأي دولة تشمل على مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف ولعل الهدف الذي تشترك فيه الكثير من تلك السياسات هو تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلى أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين هذه السياسات ،لأنها تستطيع أن تحقق هذا الهدف إضافة إلى الأهداف الأخرى ،معتمدة في ذلك على أدواتها المعتمدة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع .

ولهذا يمكن تقسيم الفصل إلى مجموعة مباحث والتي يتوزع بيانها كالتالي :

المبحث الأول :ماهية السياسة المالية وتطورها .

المبحث الثاني :أدوات السياسة المالية. .

المبحث الثالث :العوامل المؤثرة في السياسة المالية .

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية وتطورها .

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية وسيتم التركيز على إبراز جوانب السياسة المالية في ثلاثة مطالب .

المطلب الأول : مفهوم وأهمية السياسة المالية.

أولا: مفهوم السياسة المالية :لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية الذي يتم وفقا للوظائف و الأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها الاقتصادي .
وعلى هذا فان الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسة المالية نذكر بعضها كما يلي :

تعريف أول :السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC " والتي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فان المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الانجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام ،ولكن في الاستخدام الحديث فان السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي [1].

تعريف ثاني :السياسة المالية هي توجيه السلطات العامة لبلد من الإيرادات والنفقات الحكوميتين ،وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية العامة للدولة خلال فترة زمنية تكون عادة سنة واحدة[2].

تعريف ثالث :السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة[3].

تعريف رابع :السياسة المالية هي برنامج تخططه الدولة وتنفذه الدولة ،مستخدمة فيه مصادرها الايرادية وبرامجها الانفاقية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع[4].

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي "دراسة حالة الجزائر1970-2009 م** "،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،تخصص تجارة دولية ،غرداية ،2011/2010 ص 12.

[2] هوشيار معروف ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005، ص 267.

[3] أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2002،ص 338.

[4] حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2004، ص 15.

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع القول بأنها جميعها تتفق على أن السياسة المالية هي :نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والقروض "جميع عناصر الميزانية العامة للدولة للتأثير على كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وبمعنى آخر هي أسلوب أو برنامج مالي تتبعه الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى القروض بغية تحقيق المصلحة العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتوفير إمكانيات النمو المستقر للاقتصاد الوطني .

ثانيا :أهمية السياسة المالية : لقد برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية واشتراكية سواء كانت متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي ، وبالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها وبحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها وهذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة فهناك ارتباط أكيد بين الحياة السياسية بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة كلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية[1].

المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة المالية .

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل :الأولى تتعلق بالعصور القديمة قبل الكلاسيك والثانية بالمالية المحايدة أي بأفكار الاقتصاديين التقليديين ،أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتتعلق بالسياسة المالية المتدخلة أي الفكر الحديث وذلك بما يسمى بالمالية المعوضة في الاقتصاديات الرأسمالية أو التخطيط المالي في الاقتصاديات الاشتراكية وذلك وفق مايلي :

أولا:السياسة المالية في المجتمعات القديمة "قدماء اليونان ،التجاريون والطبيعيون ": تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم المعالم حول السياسة المالية للدولة ، نظرا لارتباط دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي بالأفكار المالية لدى المفكرين الاقتصاديين فنجد أن أفلاطون وأرسطو " 384-322 ق.م " قد اهتما بضرورة التدخل المباشر للدولة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلا عن تحديد أوجه ومجالات الإنفاق العام وهي الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين ، ومن يؤدون خدمات المجتمع ويلاحظ الاختلاف بين أرسطو و أفلاطون بشأن الملكية حيث نادى أفلاطون إلى الملكية الجماعية بينما دافع أرسطو

[1] سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009، ص 06.

على الملكية الفردية وبين أهميتها في تحقيق زيادة الناتج وعدالة التوزيع فضلا على الإنفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون من بنود الإنفاق العام .

أما بالنسبة لتوماس الاكويني "1225-1274" فقد أقر ضرورة تدخل الدولة بصورة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار "وضع حدود دنيا وعليا للأسعار " من أجل الصالح العام وهنا بدأت تظهر بعض الأفكار التي تتعارض مع وجهة النظر هذه ، حيث اعتبر أوراسم أنه لا يجوز للدولة مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام كما أضاف أنه لا يجوز فرض الضرائب وتحديد مقدارها إلا بمعرفة وموافقة ممثلي فئات الشعب المختلفة: رجال الدين ، النبلاء وعامة الشعب ويجب أن تتصف هذه الضرائب بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد وهي نفس الصفات التي أشار إليها "آدم سميث " فيما بعد[1].

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية في عصر التجاريين اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب ، إذ أوضح توماس مين "1571-1641" أن الدولة لا يجب أن تعتمد في تمويل نشاطاتها على الضرائب ، لما لها أثر على الاستقرار الاقتصادي "إمكانية تسببها في عدم الاستقرار " بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات باعتبارها المحتكر للتجارة الخارجية أما بالنسبة لوليام بيتي فيرى من خلال كتابه " الضرائب والمساهمات 1662" أي أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل العكس يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره كما تؤدي بترشيد الإنفاق العام وحصر دور الدولة في تقديم الخدمات الرئيسية "الإدارة ، العدل ، الدفاع " وبذلك تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة[2].

ثانيا:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا لابأس به من اهتماماتهم لدراسة المالية العامة متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع ومن ثم كان من الطبيعي أن يؤمن التقليديون بمبدأ حياد السياسة المالية .

فقد كانت هذه النظرية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب التقليدي الذي يقوم على مدلول اليد الخفية لآدم سميث وقانون ساي للأوراق ، الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب " فأي زيادة في الإنتاج "العرض " سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي ، فان أي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات فكل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد .

---

[1] حمدي عبد العظيم ،**السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية ،2007،ص 179.

[2] مسعود دراوسي ،**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ،"**حالة الجزائر 2004/1990**"، أطروحة ضمن متطلبات شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2006/2005 ، ص 52 .

فإذا ما ترك الفرد "القطاع الخاص "حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية ، سيسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتحقيق مصلحته الشخصية ، ولن تتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى العمالة الكاملة حيث كافة الموارد الاقتصادية موظفة توظيفا كاملا ، ولما كانت مصلحة المجتمع وفقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح أفراد هذا المجتمع ،فان كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع[1].

ولكن يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي ، نراهم يصرون على ضرورة مراعاة الأساس الثالث للسياسة المالية وهو مبدأ توازن الميزانية ،وهذا نجد أن أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر على ثلاث نقاط[2]:

1-تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر .

2-ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة .

3-الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا .

ثالثا**: السياسة المالية في الفكر الكينزي**: لقد أثبت الكساد العالمي الكبير عام 1929 م عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي ، وأضح بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لذلك فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعن السابق ، فلم يعد من الممكن أن تظل هذه السياسة ذات طابع حيادي ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع من نظرية كينز حيث عارض أفكار الكلاسيك في كتابيه الكبيرين " تحليل العملة 1931" و" النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود 1936"، والتي انتقد فيها قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد دور الإنتاج والدخل ومستوى التوظف ، وأثبت مما لا يدع للشك مجالا إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظف ،وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظف الكامل ، وأكد وجود الكثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع ، بل أن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب ، فالفرد ليس بدرجة الرشادة التي افترضها الكلاسيك ومادام الأمر كذلك فان الدولة "القطاع العام " قد تكون في بعض النشاطات أكثر رشدا من الفرد "القطاع الخاص "والدولة بطبيعتها ليست أقل إنتاجية من القطاع الخاص ، والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية فإنها أكثر قدرة على تحقيق مصلحة المجتمع .

وهنا يلقي كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل مايتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة ،والسياسات المالية بصفة خاصة ، لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، كما أوضح

[1] حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ،ص 21.

[2] Gilbert Abraham frois ,**économie politique** ,**economica** ,7eme édition ,2000,p142.

أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الدولة ، بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد ككل ولو أدى هذا الى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل وهو ما يعرف بنظرية العجز المنتظم[1].

رابعا: الكينزيون الجدد:

ونقصد بالكينزيون الجدد الامتداد الطبيعي للفكر الكينزي ومن أهم نماذجه[2]:

1- نموذج هانسن " HANSEN "في السياسة المالية :تكلفت مدرسة هانسن في الأربعينات لإخراج نموذج التدخيلة للدولة للاقتصادي كينز أين نجد هانسن يستخدم معادلة الدخل القومي لشرح نظرية كينز موضحا محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني مقارنا في ذلك نقطة التوازن بمستوى التوظيف الكامل ،حتى يتسنى لنا تحليل النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف في المجتمع ،وعليه فان هانسن قد هاجم الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كما رفض مبدأ توازن الميزانية رفضا مطلقا محددا بذلك حرية تامة للدولة في رسم السياسات المالية حتى استخدم أسلوب التمويل بالعجز وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي ،فمثلا يرى هانسن أنه عندما تظهر بوادر الكساد كما هو موجود عموما في الدول المتقدمة كثيفة الإنتاج ،فان على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال وهو ما يعمل على تخفيضه وقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات وقد أفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية.

2- نموذج وانتروب"S.WEINTROUB" في السياسة المالية : ولما اتضح أن الكيفية التي حاول بها هانسن إسقاط نظرية كينز على أرض الواقع غير صالحة في زمان غير زمانها واتضح عن طريق الأحداث المتعاقبة في اقتصاديات الدول المتقدمة من خلال التناقضات الجلية في السياسة المالية التي جاء بها نموذج هانسن ، الأمر الذي دعا الكثير من مفكري اقتصاد الدول المتخلفة إلى التراجع عن الفكر الكينزي من حيث تطبيقاته في نموذج هانسن ، خاصة عند افتراض هانسن ثبات الأسعار حتى الوصول إلى العمالة الكاملة وكذا تركيزه المطلق على الطلب الفعال ونسيانه الكلي إلى ميكانيزمات العرض ، مما جعل المحذور يقع في الدول التي طبقت نموذج هانسن سواء كانت متقدمة أو نامية حيث انتشرت البطالة وزادت دائرة التضخم اتساعا خلالها ، وهو ما مهد لظهور نموذج وانتروب .

نجد نموذج وانتروب قد ركز على تجميع متدنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة وتعديلها كي تتناسب مع متغيرات حجم العمالة من جهة ومتغيرات إجمالي الإيرادات المتوقعة للقطاعات الإنتاجية نتيجة

[1] حامد عبد المجيد دراز ، مرجع سبق ذكره ، ص 30.

[2] Weintraub classical keynesianism ,**monetrary and the price livel Chilton philadephia** 1970,p7-8.

بيع إنتاجها و الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية من جهة أخرى وعليه فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات ، كلما كانوا على استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة ، ورغم أن وانتروب بنا أفكاره على استبعاد القطاع العام في كل من منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي وهذا التطويع هو أحد المجالات التي مازالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا من كل هذا نرى أنه لكي تنجح السياسة المالية في تحقيق أهدافها ولكي يتمكن عملاء المالية العامة من تصميم السياسات المالية المثلى فلا بد أولا من استخدام النماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة وتشخيص المتغيرات الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية ومن ثم تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة .

المطلب الثالث :أهداف السياسة المالية .

طالما أن السياسة المالية ماهي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية ، فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق مايلي :

أولا:**تحقيق الاستقرار الاقتصادي** :يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني ، وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج ، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار إضافة إلى مستوى الدخل الوطني .

ففي حالة الكساد يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الضريبي والانفاقي إما كل حدى أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة فتستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية "التوسع في الإنفاق " أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية ومن خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية كإعانة البطالة على سبيل المثال ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليست فقط بمقدار الإنفاق العام بل صورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق ، مما يحفز الاستثمار ويزيد العمالة .أما في حالة التضخم فعلى السياسة المالية أن تخفض أو تعيد مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو استحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع ، كما أن السياسة الانفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فان أثرها في الحد من التضخم محدود ومن ثم فان السياسة المالية يجب أن تركز على الضرائب[1].

[1] دراوسي مسعود ، مرجع سبق ذكره ،ص 79.

ثانيا:تخصيص الموارد :يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات[1]:

1-تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .

2-تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك .

3-تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص .

4-تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

ثالثا:التوزيع العادل للثروات والدخل : تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة[2].

رابعا**:التوازن العام** : التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي "نفقات الأفراد ، الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات حكومة " وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة ،حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذه الأهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها[3].

المبحث الثاني :أدوات السياسة المالية.

إن جميع الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها متفقة على أن يسير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد بصورة دقيقة يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها التي تقررها مسبقا لسنة على العموم وتفصلها ببيانات تقترن بالصفة الإجبارية عن طريق السلطة التشريعية في أكثر الأحيان ويطلق على هذا البرنامج الميزانية العامة .

المطلب الأول : ماهية الميزانية العامة ومرتكزاتها .

تشكلت الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة طبقا للأحكام القانونية التنظيمية المعمول بها .

---

[1] دراوسي مسعود،مرجع سبق ذكره ،ص 80.

[2] صالحي صالح ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي ،دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات** ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2006،ص 498.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ،**السياسات الاقتصادية** ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ،1997،ص 241.

أولا :مفهوم الميزانية :هناك عدة مفاهيم وتعاريف لكلمة ميزانية نذكر بعضها كمايلي :

تعريف أول : الميزانية العامة بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية فالميزانية أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة[1].

تعريف ثاني : تعتبر الميزانية العامة للدولة بأنها برنامج مالي لسنة مالية قادمة تستطيع من خلاله الدولة القيام بوظائفها وتحقيق نشاطاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

تعريف ثالث:حسب الدكتور "سليمان اللوزي "فان الذي عالج تعريف الميزانية معالجة دقيقة هو"آرون ويلدا فسكي " في مؤلفه الشهير " تسير عملية الميزانية "، وعليه فقد ينظر إلى الميزانية كوثيقة تحتوي كلمات وأرقام وتقترح نفقات لأغراض وبنود معينة أو كسلوك مقصود ،أوكتنبؤ "تصبح وسيلة ارتباط بين المصادر المالية والسلوك الإنساني لتحقيق أهداف وسياسات معينة ، أو كسلسلة من الأهداف كل له تكاليف محددة ، أو كجهاز وأداة للاختيار من بين بدائل الإنفاق أو كخطة عندما يتم التنسيق بين عدة خيارات أو بدائل لتحقيق هدف ما أو كوسيلة لتحقيق وضمان الفعالية أو كعقد "بين البرلمان والسلطة التنفيذية " أو كمجموعة التزامات متعادلة ورقابة متبادلة[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن الميزانية العامة هي خطة مالية قصيرة الأمد ووسيلة لتخطيط السياسات المالية للحكومة ، ولتنفيذ جميع سياساتها لكونها تتطلب إنفاق الأموال العامة ، كما أنها مؤشر لبرنامج الحكومة المالي أو هي برنامجها العملي مصحوبا أومعبر عنه بالأرقام .

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يحاولون التفرقة بين كلمة الموازنة والميزانية فيرى البعض أن كلمة الموازنة والميزانية فيرى البعض أن كلمة الموازنة مرتبطة بالدولة ، أما كلمة الميزانية فهي مرتبطة بالشركات والمؤسسات والمنشآت الموجودة في القطاع الخاص ، إلا أن هذين المصطلحين يستخدمان بشكل مترادف ، ويؤديان نفس المعنى في كتب ومؤلفات المالية العامة[4].

---

[1] يحياوي عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[2] الشيخ أحمد ولد الشيباني ،**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ،جامعة سطيف ،2013/2012 ،ص 44.

[3] سليمان اللوزي ، **ادارة الموازنات العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،1997،ص 15.

[4] محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،الطبعة الأولى ،2008،ص 08.

ثانيا : أهمية الميزانية العامة :

1-أهمية الميزانية من الناحية السياسية :للميزانية أهمية كبيرة من الناحية السياسية لأن إدارة السلطة التنفيذية تتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لكي يجيز لها نواب الشعب صرف النفقات وتحصيل الإيرادات ،مما يعني إخضاعها للرقابة الدائمة لهذا المجلس ، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو تفرضها في مشروع الميزانية التي يقدم إليها .

كذلك يجدر الاختيار السياسي للدولة مجاله الخصب في وثيقة الميزانية ، لذا تترك عادة مهلة قانونية للحكومة الجديدة قبل عرض مشروع الميزانية ، حتى تتمكن من ترجمة اختياراتها السياسية في صورة أحكام مالية ، كما تسمح لنا قراءة متأنية للميزانية باستخلاص حجم روابط الدولة الخارجية بفضل معرفة نسبة مساهمتها في ميزانيات المنظمات الدولية ، والمبالغ المخصصة لبعثاتها الدبلوماسية في الخارج والإعفاءات والتداعيات المقدرة للجاليات الأجنبية التابعة لبعض الدول[1].

2-أهمية الميزانية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية : للميزانية أهمية اقتصادية بالغة فقد أشرنا إلى السياسة المالية في الدول ذات الاقتصاد المخطط تعتبر من أهم أدوات وضع الخطة الاقتصادية موضع التنفيذ وتتصل اتصالا وثيقا بخطة الدولة الاقتصادية من نواحي متعددة ، وتعتبر الميزانية من أهم ما تلجأ إليه الدول النامية لتعبئة طاقتها الاقتصادية وتحقيق التكامل وزيادة الإنتاج الوطني[2].

أما من الناحية الاجتماعية فتقوم الدولة عن طريق الميزانية بتحويل جانب من مواردها من مجال لآخر وفقا لقرارات السلطة السياسية ، ويترتب عن هذا التحويل إعادة توزيع الدخل الوطني ، وهو ما يعكس الأهمية الإجمالية للميزانية حيث أنه عن طريق هذه الأخيرة يمكن التأثير في إعادة توزيع الدخل الوطني والتأثير على النظام الاقتصادي والاجتماعي وبالإضافة إلى هذا فانه من خلال الميزانية يمكن للمواطن أن يتعرف على المشاريع والخدمات والبرامج ووسائل توزيع الثروة على المناطق والأقاليم وفئات وشرائح المجتمع المختلفة[3].

ثالثا: مبادئ الميزانية العامة وتقسيماتها .

1-مبادئ الميزانية العامة : تخضع الميزانية العامة في مرحلة تحضيرها وإعداد لمجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليه اسم القواعد الفنية للميزانية وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي :

[1] يحياوي عبد الحفيظ ، مرجع سبق ذكره ،ص 22.

[2] المرجع نفسه ،ص 23.

[3] المرجع نفسه ،ص 24.

أ-مبدأ السنوية : نعني بهذا المبدأ أو القاعدة أن الفترة المخصصة لتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الميزانية محددة بمدى زمني هو في الغالب سنة واحدة[1].

ب**-مبدأ وحدة الميزانية** :إن قاعدة أو مبدأ وحدة الميزانية تحتم وتوجب إثبات نفقات الدولة وواردتها في صك واحد وعلى هذا الأساس فمهما تتعدد مصادر الواردات ومهما تتباين مصادر الإنفاق فلا يكون للدولة الواحدة سوى ميزانية واحدة[2].

إن هذه القاعدة تحقق فائدتين جوهريتين هما :

- تحول دون إساءة التصرف في الأموال العامة من إسراف وتبذير .
- تمكين السلطة التشريعية في مباشرة سلطتها ونفوذها الكامل في الرقابة على الميزانية العامة وعلى السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة "الاعتبار السياسي ".

ج-مبدأ عمومية "شمولية "الميزانية العامة :يقصد بهذا المبدأ وجوب احتواء الميزانية العامة على جميع الواردات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها ، دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ، ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما[3]:

- **قاعدة عدم تخصيص الإيرادات** : أي أن لايخص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات .
- **قاعدة تخصيص الاعتمادات** : وتعني هذه القاعدة وهي الأكثر أهمية أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لايجوز أن يكون إجماليا ،بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة وفق مشيئتها .

د-مبدأ توازن الميزانية : لمبدأ توازن الميزانية مفهومان[4]:

- **المفهوم التقليدي** : حيث كان علماء المالية التقليديون يرون أن قاعدة توازن الميزانية تقضي بتوازن النفقات العامة مع مجموعة الإيرادات العامة العادية الناتجة عن الضرائب وأملاك الدولة دون زيادة أو نقصان .
- **المفهوم الحديث** : حيث يتمثل في آراء الفكر المالي المعاصر الذي لم يستبعد فكرة التوازن وكل ما هنالك هو أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام "أي

[1] يحياوي عبد الحفيظ ،مرجع سبق ذكره ،ص 23.

[2] فوزي عطوي ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2003، ص 334.

[3] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ،ص 350.

[4] علي زغدود ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2005، ص 97.

الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي " ، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم .

2-تقسيمات الميزانية العامة :

إن التقسيمات العلمية المختلفة للميزانية العامة تخدم أربعة أغراض رئيسية هي[1]:

أ-تسهل صياغة البرامج ووضعها .

ب-تحقيق الكفاءة في تنفيذ الميزانية .

ج-خدمة أغراض المحاسبة .

د-دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية .

هذا بالنسبة لأغراض التقسيمات ، أما بالنسبة للتقسيمات فانه يمكن حصرها فيما يلي :

- **التقسيم الوظيفي** : يقصد بالتقسيم الوظيفي تصنيف جميع النفقات العامة تم تبويبها في مجموعات متجانسة بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من وظائف الدولة لا حسب الجهة الحكومية التي تقوم بها ، فالمعيار المتبع في هذا التقسيم هو الوظيفة أو الخدمة التي ينفق المال من أجلها[2].
- **التقسيم الإداري** : يتخذ هذا النوع من التقسيمات الجهة الحكومية معيارا لتصنيف وتبويب مختلف النفقات و الإيرادات العامة "الوزارة ،المصالح ،الهيئات ، الإدارات " وبالتالي فانه يعتبر في الواقع انعكاسا للخريطة التنظيمية أو الهيكل الإداري للدولة ، ولا تكاد دولة واحدة في العالم لا تستخدم التقسيم الإداري في ميزانيتها العامة[3].
- **ميزانية الأداء " البرامج أو الانجاز "** :تتلخص فكرة ميزانية الأداء في إعادة تقسيم جانب النفقات العامة للميزانية ، بحيث تظهر ما تنجزه الدولة من أعمال مثلا بناء مستشفى جامعي ، بناء مدرج وليس ماتشتريه الدولة من سلع

وخدمات وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية وبين المخرجات التي تحقق هذا الإنفاق[4].

رابعا: مراحل الميزانية العامة .

تعتبر الميزانية العامة سلسلة من العمليات التي تتبعها الجهات المختصة على مستوى الدولة حيث تندرج هذه العمليات في مراحل منتظمة.

---

[1] عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة** ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ،1992،ص 324.

[2] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ،ص 363.

[3] المرجع نفسه ،ص 364.

[4] المرجع نفسه ،ص 365.

1-تحضير وإعداد الميزانية العامة :

أ-السلطة المختصة :تقوم السلطة التنفيذية في معظم دول العالم بإعداد تقديرات الميزانية وهناك عدد من الاعتبارات التي تدعو إلى قيام هذه السلطة دون غيرها بإعداد تقديرات الميزانية نذكر منها[1]:

- تعتبر هذه السلطة هي التي تتولى إدارة المصالح الحكومية وبالتالي فهي أقدر من غيرها على معرفة ما تتطلبه الإدارات المختلفة من الإنفاق ولذلك يجب أن تكون مسؤولة عن وضع ميزانية النفقات .
- تعتبر أكثر السلطات العامة في الدولة إحاطة بالمقدرة المالية الوطنية فيها وذلك بحكم درايتها بمجريات الاقتصاد الوطني وتطوراته ويمكنها من خلال ما يتوافر لديها من معلومات وبيانات وتقديرات في هذا الشأن أن تحس تقدير المصادر المختلفة التي تتخذ أساسا للموارد العامة.

ب-خطوات تحضير الميزانية العامة :تمر الميزانية العامة بعدة خطوات نذكرها على النحو التالي[2]:

- دراسة الوضع المالي والاقتصادي .
- إصدار تعميم "منشور "الميزانية العامة .
- تحضير مشروعات الميزانية في الوزارات والمصالح الحكومية.
- بحث ومناقشة ميزانيات الوزارات والهيئات العامة .
- إعداد الإطار النهائي للميزانية العامة .

2-تقنيات تقدير النفقات والإيرادات :

أ-تقدير النفقات : يتم عادة تقدير النفقات دون صعوبات فنية كثيرة، حيث تقدر النفقات مباشرة تبعا للحاجات المنتظرة مع مراعاة الدقة ويطلق على المبالغ المقترحة للنفقات "الاعتمادات ".

ويتم تقدير النفقات أو مايعرف بالاعتمادات باستخدام عدة طرق أهمها[3]:

- **الاعتمادات المحددة والاعتمادات التقديرية** : تعني الاعتمادات المحددة تلك التي تمثل الأرقام الوارد بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية ، مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة تغطية هذه النفقات .

أما الاعتمادات التقديرية فيقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب وهي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم تعرف نفقاتها على وجه التحديد .

[1] خالد الخطيب ،**أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ،2005، ص 299.
[2] محمد شاكر عصفور ، مرجع سبق ذكره ص 81.
[3] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 301.

- **اعتمادات البرامج** : وهو خاص بمشروعات يستغرق تنفيذها عدة سنوات تتوزع عليها وقد جرى العمل على استخدام طريقتين لتنفيذ هذه البرامج "طريقة اعتمادات البرامج ، طريقة اعتمادات الارتباط".

ب- تقدير الإيرادات :تعتمد كل الدول عند تحضير إيراداتها إلى إيرادات ثابتة أي حصرية وإيرادات متغيرة تقييمية كما تنتهج عند تقديرها أساليب متعددة وهي كما يلي[1]:

- **طريقة التقدير الآلي** :يتم تقدير موارد الميزانية الجديدة على أساس الإيرادات الفعلية المدرجة في الحساب الختامي لآخر سنة مالية منتهية ، بعد زيادتها بمعدل معين ، إذا كان من المتوقع ازدياد النشاط الاقتصادي ، أو بعد تخفيضها بمعدل محدد إذا كان هبوط النشاط الاقتصادي هو الأمر الأكثر توقعا .
- **طريقة التقدير المباشر** :تعتمد هذه الطريقة بصفة أساسية على التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدى وتقدير حصيلته بناء على هذه الدراسة المباشرة ويترك لكل وزارة أو هيئة عامة أو مصلحة حكومية تقدير ما تتوقع تحصيله من رسوم وإيرادات أخرى .

3- اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة[2]:

أ- اعتماد الميزانية العامة :إذا كانت المرحلة الأولى من مراحل إعداد الميزانية العامة وهي مرحلة الإعداد والتحضير تقوم بها السلطة التنفيذية باعتبارها الأقدر على ذلك ، فان المرحلة الثانية من مراحل الميزانية العامة وهي من مرحلة الاعتماد تقوم بها السلطة التشريعية باعتبارها ممثلة للشعب ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للميزانية العامة الإقرار "المصادقة" على توقعات الحكومة بالنسبة للاستخدامات والإيرادات العامة لسنة مقبلة والموافقة عليها .

ب- تنفيذ الميزانية العامة : إن موافقة السلطة التشريعية على الميزانية العامة وصدور قانون المالية يعني بداية مرحلة التنفيذ ، أي انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي ،فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل وجباية الإيرادات الواردة والمقدرة في الميزانية ، كما تتولى الإنفاق على أوجه المدرجة في الميزانية .

ج-مراقبة تنفيذ الميزانية : الرقابة هي عملية يقصد بها التأكد من أن الخطة السنوية للدولة " الميزانية العامة " قد تم تنفيذها حسبما هو مقرر لها وتتضمن قياس النتائج ومقارنتها بالأهداف وتحديد الفروقات "الانحرافات " وتحليل أسبابها ووضع الحلول المناسبة لها .

وهناك عدة أنواع للرقابة تتمثل أهمها في مايلي[3]:

---

[1] عادل أحمد حشيش ،مرجع سبق ذكره، ص302.

[2] عطية عبد الواحد ،**الموازنة العامة للدولة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1996،ص 211.

[3] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص 312.

- **الرقابة الإدارية:** تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية ، حيث الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيهم وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق مديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوب عنهم .
- **الرقابة التشريعية "البرلمانية"** : تتمثل هذه الرقابة والتي يطلق عليها كذلك الرقابة السياسية في مطالبة المجالس النيابية "البرلمان " للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة للنفقات والإيرادات العامة سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجوابات"مرحلة معاصرة لتنفيذ الميزانية" كذلك فمن حق اللجان المالية التابعة للمجالس النيابة مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة "مرحلة لاحقة لتنفيذ الميزانية ".
- **الرقابة المستقلة** : لاتكتفي غالبية الدول بتقرير نوعي الرقابة السابقتين " الرقابة البرلمانية والرقابة الإدارية "، بل تضيف لهما نوع ثالث من الرقابة يتمتع بالاستقلال التام حتى يكون للرقابة الفعالية المطلوبة وهذا النوع من الرقابة يسمى بالرقابة المستقلة ، لأنه غالبا ما تقوم به جهة مستقلة عن السلطة التنفيذية .

المطلب الثاني : النفقات العامة .

مع تزايد دور الدولة في التدخل لإشباع الحاجات العامة ، تتطور دائما بصفة مستمرة نظرية النفقات العامة من حيث مفهومها ، وتحديد أنواعها وتقسيماتها المختلفة والقواعد التي تحكمها ، ولقد تجلت الاعتبارات السابقة في تطور الفكريين الاقتصادي والمالي وموقفهما من النفقات العامة وانطلاقا من مفاهيم الكتاب المحدثين فإننا سنحاول أن نعالج النفقات العامة والقواعد الفنية الحاكمة لها في مجموعة من العناصر التي يتوزع بيانها كالتالي :

- ماهية ومفهوم النفقات العامة .
- التقسيمات المختلفة للنفقات العامة .
- قواعد وضوابط النفاق العام .

أولا : ماهية النفقات العامة .

1-تعريف النفقات العامة : النفقة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجات عامة[1].

فكأن النفقة العامة بهذا التعريف تشمل على ثلاثة عناصر أساسية وهي كمايلي :

[1] سالكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي ،دراسة بعض دول المغرب العربي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،تخصص مالية دولية ،جامعة تلمسان ،2011/2010، ص 33.

أ-الصفة النقدية للنفقة العامة : إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا ، أي أنها تتم في صورة تدفقات نقدية ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق ، كالوسائل العينية "منح جزء من أملاك الدولة " أو تقديم مزايا معنوية[1].

ولهذا الأسلوب عدة مزايا وخاصة في المعاملات الحكومية أهمها :

- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم .
- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة .
- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب ، بالإضافة إلى سهولة مراقبته .

ب-**صدور النفقة عن هيئة عامة** : فالنفقة العامة تقوم بها جهة عامة ، وقد عمد الفكر المالي في سبيل تعريف النفقة العامة على معيارين :

- **المعيار القانوني "المعنوي "** :وهو المعيار التقليدي ، ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق ، فإذا كان من أشخاص القانون العام ، فان النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها ، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاصة ، فان النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد وعليه فيعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة الهيئات العامة ، المؤسسات العامة بماله من سيادة وسلطة آمرة[2].
- **المعيار الوظيفي** : ويعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة ، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها ، وعلى العكس من ذلك تعبر نفقات عامة تلك التي تقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطتها الآمرة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام هذه السلطات السيادية[3].

ج-**استهداف النفقة العامة إشباع حاجة عامة** :ينبغي أن تصدر النفقات العامة مستهدفة أساسا إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام وبالتالي فلا تعتبر نفقات عامة تلك النفقات التي لا تشبع حاجة عامة ، ولا تعود بالنفع العام على الأفراد.

ويقدم هذا العنصر على سندين :

---

[1] محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة** ،دارالميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ، الطبعة الأولى ،2007 ، 118.

[2] سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ،ص 28.

[3] محمود حسين الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

- يتلخص في أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجة عامة تتولى الدولة أو غيرها من الأشخاص العامة إشباعها نيابة عن الأفراد .
- يتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة ذلك أن المساواة بين الأفراد في تحمل عبء الضرائب لا يكفي لتحقيق هذه المساواة إذا أنفقت حصيلة الضرائب في تحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية دون غيرهم ، لما في ذلك من تحقيق العبء الضريبي عنهم بالنسبة إلى هذا الغير .

ثانيا :تقسيمات النفقات العامة .

1-التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقات للعامة :

أ-تقسيم النفقات من حيث الأغراض المباشرة لها : تنقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها أوكما يفضل تسميتها بالتقسيم الوظيفي ، أي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى :

- **النفقات الإدارية :** هي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي[1].
- **النفقات الاجتماعية** : هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للموطنين ، وهذا عن طريق توفير أسباب وإمكانيات التعليم والصحة لهم أو إسناد الفئات التي توجد في ظروف صعبة "إعانات الفئات المحرومة محدودة الدخل ، منح إعانات البطالين ..."[2].
- **النفقات الاقتصادية** : يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية ، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة ، كما تشمل هذه النفقات كل ماينفق على الخدمات الأساسية كالنقل ، المواصلات ، محطات توليد الطاقة ، كما يدخل في أداء هذه الوظيفة مختلف الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للمشاريع العامة والخاصة[3].
- **النفقات المالية** : تتضمن النفقات المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى[4].

---

[1] محمد طاقة ،**اقتصاديات المالية العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2007، ص 54.

[2] محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008، ص 82.

[3] .سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ،ص 37.

[4] المرجع نفسه ،ص 38.

- **النفقات العسكرية** : تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرافق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة[1].

ب-**تقسيم النفقات حسب طبيعتها** :تنقسم النفقات العامة وفقا لطبيعتها إلى[2]:

- **النفقات الحقيقية** : هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ، وكذلك كالمرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية أو الحديثة والنفقات الاستثمارية الرأسمالية فالنفقات العامة هنا تؤدي إلى حصول الدولة على مقابل للإنفاق وتخلق نتيجة لذلك بند جديد في الاقتصاد الوطني يتمثل في زيادته.
- **النفقات التحويلية** :وهي النفقات التي لايقابلها حصول الدولة على سلع وخدمات حيث أنها تمثل تحويلا للموارد "جزء من الدخل الوطني " عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية كبيرة الدخل إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل وذلك عن طريق استخدامها بإنفاقها لصالحها بشكل إعانات أو خدمات .

ويمكن تصنيف النفقات التحويلية إلى ثلاثة أصناف :

- **نفقات تحويلية اجتماعية** : وتوجه لحماية القدرة الشرائية للأفراد ورفع مستواهم المعيشي وللحماية الاجتماعية لبعض الفئات "الطفولة ، الشيخوخة،البطالة ....الخ".
- **نفقات تحويلية اقتصادية** : وتشمل الإعانات المخصصة للمؤسسات أو لدعم المنتوجات "إعانات تحقيق التوازن ، إعانات التجهيز ، إعانات التجارة الخارجية ....الخ".
- **نفقات تحويلية مالية** : وتخصص لتسديد الفوائد الناجمة عن القروض وكذلك الالتزامات المترتبة على الدول من تعويضات .

ج-**تقسيم النفقات حسب دوريتها** : تنقسم النفقات العامة وفقا لدوريتها إلى[3]:

- **النفقات العادية** : ويطلق عليها أيضا النفقات العامة الجارية ، ارتباطا بأنها تتحقق عادة ويتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة وغالبا ما تكون سنوية ، ومن أمثلتها مرتبات العاملين وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة ، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية.

---

[1] سوزي عدلي ناشد ،مرجع سبق ذكره ، ص 39.

[2] المرجع نفسه ، ص 42.

[3] فليح حسن خلف ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2008 ، ص 125.

- **النفقات غير العادية** : والتي يطلق عليها بالنفقات غير الجارية والتي تتمثل بالنفقات الاستثنائية ، أي لا يتكرر تحققها خلال فترات دورية منتظمة " لاتتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الميزانية ".
- **النفقات الوطنية والنفقات المحلية** [1].
- **النفقات الوطنية** : هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها .
- **النفقات المحلية** : هي التي تقوم بها الجماعات المحلية في الولايات والبلديات .

ثالثا : قواعد الإنفاق العام .

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس وضوابط معينة يجب عدم تجاوزها وذلك حتى يتحقق الهدف المرجو منه ، وهو إشباع الحاجات العامة .

1-ضوابط الإنفاق العام : لكي يحقق الإنفاق العام الآثار المنشودة منه من إشباع للحاجات العامة فان هذا يستلزم تحقيق أمرين في غاية الأهمية :

أ-ضابط المنفعة : يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، ويقصد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة ، ألا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون الآخر ممن يتمتعون بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي .

-والواقع أن هناك جدل قائم بين الاقتصاديين فيما يخص تحقيق المنفعة العامة نظرا[2]:

- لصعوبة التمييز بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة .
- صعوبة قياس المنفعة العامة "كما هو الحال في قياس المنفعة العامة التي تتحقق نتيجة للإنفاق العام لتأمين الدفاع الخارجي ، تحقيق العدالة ....الخ "

ب-قاعدة الاقتصاد في النفقة : يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة ، فمن البديهي أن المنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن ، لذا وجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف

لأن في ذلك صياغا لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة[3].

2-**حدود الإنفاق العام** :لا تعد النفقات العامة أن تكون في جوهرها سوى مبالغ نقدية تقتطعها الدولة من الدخل الوطني لتقوم بإنفاقها إشباعا للحاجة العامة وقد حدد بعض الاقتصاديين والماليين التقليديين نسبا معينة من الدخل الوطني تتراوح مابين"5٪ و25٪ "رأو أنه لا يصح للدولة تجاوز هذه النسب ، وكنتيجة لتطور دور الدولة وذلك من

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[2] المرجع نفسه ، ص 53.

[3] محمد طاقة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

الإيديولوجية الفردية إلى الإيديولوجية التدخلية فقد زادت هذه النفقات بحيث أصبحت تزيد عن "30٪ " في معظم الدول المتقدمة ، وأن نسبة الإنفاق هذه تزيد في بعض الدول عن ال " 50٪ " ، فمثلا حسب تقرير التنمية في العام الصادر عن البنك الدولي لسنة 1988 فان حصة الإنفاق الحكومي من الناتج الوطني الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1985 بلغ " 37 ٪" ، فأما في انكلترا فبلغ " 47٪ "[1].

3- ظاهرة تزايد النفقات العامة : من أهم الظواهر التي أصبحت مألوفة بالنسبة لمالية الدولة ظاهرة اتجاه النفقات العامة إلى الزيادة والتنوع عاما بعد عام ، ويمكن التمييز نوعين من الزيادة في النفقات العامة وهما[2]:

أ-الزيادة الحقيقية :وتعني زيادة فعلية في القيمة الحقيقية للنفقات العامة ، فيتبع الزيادة في النفقات زيادة كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة .

ب-الزيادة الظاهرية : وتعني التضخم في أرقام النفقات العامة ، دون أن يقابلها زيادة في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع الحاجات العامة .

المطلب الثالث :الإيرادات العامة .

إن اتساع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتطورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أدى إلى اتساع وازدياد حجم النفقات العامة ونوعها ، ومن ثم اتسع نطاق الإيرادات العامة لتتمكن من تغطية هذه النفقات ، وترتب على ذلك تطور هيكل الإيرادات العامة الأمر الذي تجلت آثاره في تطوير حجم هذه الإيرادات والتي تتعدد أنواعها وأغراضها وهو ما يعني في الوقت نفسه تطوير محدداتها ولقد ترتب على ذلك أن نظرية الإيرادات لم تعد مقصورة كما كانت في الفكر المالي التقليدي على تمويل النفقات العامة ، بل أصبحت الإيرادات العامة أداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

أولا : ماهية الإيرادات العامة .

1-تعريف الإيرادات العامة: هناك عدة تعريفات للإيرادات العامة نذكر منها :

أ-تعريف أول :يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية ، مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[3].

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 85.

[2] محمد شاكر عصفور ، مرجع سبق ذكره ص 322.

[3] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص87.

ب-**تعريف ثاني** :الإيرادات تدل جميعا على الأموال التي تدخل إلى صندوق ما ، فمتى كانت هذه الأموال عائدة إلى صندوق عام ، سميت بالإيرادات العامة ، وعنت بالتالي المصادر التي تعتمد عليها الدولة للحصول على مايلزمها من أموال كفيلة بسد ما تواجهه من نفقات عامة[1].

ج-تعريف ثالث :الإيرادات العامة هي الدخل الذي تحصل عليه الحكومة من كافة المصادر وبصورة نقدية عادة وذلك من أجل تغطية نفقاتها[2].

2-**تقسيماتها** : لقد حاول المفكرون في مجال المالية تقسيم الإيرادات العامة إلى أقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في بعض الخصائص ، فقد اقترح البعض تقسيم الإيرادات العامة إلى إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص ، ومثالها إيرادات ممتلكات الدولة الخاصة ، وإيرادات متعلقة بالنشاط العام وليس لها نظير في إيرادات الأفراد ، ومثالها الرسوم والضرائب والغرامات المالية .

واستنادا إلى ماسبق يتضح أن الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة لذا سنحاول تبيان هذه التقسيمات وذلك كالآتي[3]:

أ-حسب مصدرها :

- **الإيرادات الأصلية** :ما تحصل عليه الدولة من أملاكها وهي تعرف بدخل الدومين أو الإيرادات الاقتصادية .
- **الإيرادات المشتقة** :هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاع جزء من دخول وثروات الآخرين ...الخ ، ويشمل هذا النوع كافة أنواع الإيرادات عدا دخل الدومين .

ب-حسب سلطة الدولة في الحصول عليها :هذا التقسيم هو من حيث السلطة التي تتمتع بها الدولة في الحصول على الإيرادات .

- **الإيرادات الجبرية"السيادية "** : تلك التي تحصل عليها الدولة بالإكراه "مثل الضرائب ، الغرامات ، القروض الجبرية ".
- **الإيرادات غير الجبرية** :تلك التي تحصل عليها الدولة بغير إكراه "إيرادات المشاريع العامة ، القروض الاختيارية ".

---

[1] بوزيان عبد الباسط ، "**دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر** " ،**دراسة حالة الجزائر** ،**2004/1994** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، 2007/2006 ،ص 78.

[2] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص 163.

[3] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

ج-حسب دوريتها :

- **الإيرادات العادية** :تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة منتظمة ودورية "دخل الدومين ، الضرائب ، الرسوم.
- **الإيرادات غير العادية** : هي الإيرادات الاستثنائية ، أو الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة " القروض ، عملية الإصدار النقدي ...الخ .

ثانيا :الإيرادات الاقتصادية والائتمانية .

1-إيرادات الدولة الاقتصادية "أملاك الدولة ":

أ-تعريف الدومين : يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة ، أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة[1].

ب- أنواع الدومين : يمكن تقسيم ممتلكات الدولة أو الدومين إلى الدومين العام والدومين الخاص .

- **الدومين العام** : يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص المعنوية وتكون معدة للاستعمال العام ، وتحقق نفعا عاما ، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام ومن أمثالها الطرق العامة ، الجسور ، الموانئ ، المطارات ، الحدائق العامة ، وغيرها من الأموال الأخرى[2].
- **الدومين الخاص** : ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ، ومعدة للاستعمال الخاص وتحقق نفعا خاصا للنفقة التي تستخدمها ، ومن ثم تخضع لأحكام القانون الخاص وبطبيعة الحال فان استخدام هذه الأموال يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات العامة[3].

ويمكن تحديد التقسيمات المختلفة للدومين الخاص في ثلاثة أشكال :

- **الدومين العقاري** : يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات " يطلق عليه الدومين الزراعي " ، والمناجم "يطلق عليه الدومين الاستخراجي "وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته وذلك من خلال ثمن بيع المنتجات أو من الأجرة التي يدفعها المستأجرون .
- **الدومين الصناعي والتجاري** : يقصد بهذا الدومين مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد وتأتي أغلبية هذه المشاريع بإيرادات تعتبر مصدر من مصادر الإيرادات العامة .

---

[1] زينب حسين عوض الله ، **مبادئ المالية العامة** ، الفتح للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، 2003، ص 95.

[2] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 94.

[3] المرجع نفسه ، ص 95.

وفي الواقع أن الدولة تلجأ لتملك هذا النوع من المشروعات لضمان استمرار الخدمة العامة " توفير المواد الأساسية للمواطنين "، ولضمان توزيعها بأثمان مناسبة ، أي أن الغرض منها تحقيق النفع العام وليس تحقيق أكبر ربح ممكن .

- **الدومين المالي** : يقصد بالدومين المالي محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة لها والتي تحصل منها على أرباح وفوائد تعد إيرادا ماليا يدخل ضمن دخل أملاك الدولة .

ج-**الثمن العام** : يقصد بالثمن العام المقابل الذي تحصل عليه الدولة بمناسبة قيامها بنشاط تجاري أو صناعي وبذلك فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المؤسسات العامة الصناعية والتجارية تمييزا له عن الثمن الخاص الذي تحصل عليه المؤسسات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات .

2-الإيرادات الائتمانية " القروض العامة " :

أ-تعريف القرض العام : تعرف القروض العامة بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير سواء أكان هذا الغير في إعداد الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو الدولية أو كان من الدول الأخرى ، مع التعهد بردها إليه حلول ميعاد استحقاقها .

وبدفع الفوائد عن مدة القرض وفقا لشروطه[1].

ثالثا : الإيرادات السيادية .

تتمثل الإيرادات السيادية في الرسوم والضرائب .

1-الرسوم :

أ-تعريف الرسم : هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة ، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد فيما يتعلق بأداء النشاط أو الخدمات العامة[2].

ب-خصائص الرسم :يتميز الرسم بأربعة خصائص[3]:

- **الصفة النقدية** : أي أن الرسم فريضة مالية تتم جبايتها نقدا .
- **الإلزام أو الجبر في جباية الرسم** : ترجع صفة الجبر المقصودة هنا إلى كون الدولة ممثلة في هيئاتها العامة تستقل بوضع القواعد القانونية المتعلقة بالرسم وتلك القواعد لها صفة الإلزام ، تجبر الفرد على دفعه إذاماتقدم بطلبه لإحدى الهيئات العامة للحصول على الخدمة .

---

[1] محمد عباس محرزي ، مرجع سبق ذكره ،ص 290.

[2] مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد المالي** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الاسكندرية ،1999، ص 132.

[3] فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره ،ص 261.

- **صفة المقابل أو المنفعة الخاصة التي تعود على دافعه** : يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة ، كالرسوم القضائية أو رسوم التوثيق والشهر .

-تحقق النفع العام إلى جانب النفع الخاص فمثلا دفع رسوم التعليم وغيرها يقترن فيها النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع من نشاط المرافق العامة للتعليم والصحة .

ج-تقدير الرسم :تستقل الدولة بتحديد الرسم الذي يفرض على بعض خدمات المرافق العامة ويمكن أن تدخل في الاعتبار عند تقدير الرسم قواعد معينة تتمثل في[1]:

- **القاعدة الأولى** " مراعاة التناسب بين نفقة الخدمة المؤداة وبين الرسم المقابل لها : وتستند هذه القاعدة أساسا إلى أن الغرض الأساسي من المرافق العامة هو تقديم الخدمات اللازمة للأفراد وليس تحقيق الربح.
- **القاعدة الثانية** :أن يكون مبلغ الرسم المقرر أقل من نفقة الخدمة المقابلة له وليست هذه القاعدة مطلقة بل تتعلق ببعض أنواع الخدمات ، كالتعليم الجامعي والخدمات الصحية ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه الخدمات التي تمثل بالإضافةإلى النفع الخاص نفعا عاما يعود على المجتمع ككل .
- **القاعدة الثالثة** : أن يكون مبلغ الرسم أكبر من نفقة الخدمة المقابلة له ويتعلق هذا الوضع ببعض أنواع الخدمات ، ويكون الغرض منها إما تحقيق إيراد مالي للخزينة العامة مثلا رسوم التوثيق وإما التقليل من إقبال الأفراد على الخدمة موضوع الرسم .

2-الضريبة :

أ-تعريف الضريبة : هي عبارة عن فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية ، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2].

وكما عرفها "جاستون جيز " باعتباره الضريبة هي اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بشكل إجباري ونهائي وبدون مقابل وذلك من أجل تغطية الأعباء العامة[3].

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سبق ذكره ، ص 107.

[2] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ،ص 151.

[3] خلاصي رضا ، **النظام الجبائي الجزائري** ، دار هومة ، الجزائر ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، 2006، ص11.

ومن خلال هذين التعريفين نلخص بأن الضريبة هي :اقتطاع مالي نقدي إجباري ونهائي دون مقابل ، وفقا لقواعد قانونية، تستأديه الدولة من دخول وثروات أفراد المجتمع ، حسب قدراتهم التكليفية من أجل تغطية الأعباء العامة للدولة.

ب-**قواعد الضريبة** : يقصد بالقواعد العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد التي يتعين على المشرع المالي الاسترشاد بها ومراعاتها عند تقرير الضريبة وتتمثل هذه القواعد في[1]:

- **قاعدة المساواة والعدالة** : يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة بمراعاة تحقيق مبدأي العدالة والمساواة في توزيع الأعباء عند فرضها للضرائب على المكلفين بها .
- **قاعدة اليقين** : وهو مايعني أن الضريبة يجب أن تفرض على أساس يتضمن اليقين والتأكد أي أن تكون محددة بصورة قاطعة دون أي غموض ،فالفترة ، النمط ،حجم الدفع كل هذا يجب أن يكون واضحا ودقيقا والغرض من ذلك معرفة المكلف بالتزاماته وحقوقه تجاه الإدارة المالية .
- **قاعدة الملائمة في الدفع** : والتي تعني ملائمة الضريبة عند دفعها لظروف دافعها ، خاصة فيما يتعلق بميعاد التحصيل وطريقته وإجراءاته .
- **قاعدة الاقتصاد في النفقات** : ويقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأسهل وأيسر الطرق والتي من شأنها تخفيض تكاليف تحصيل الضرائب إلى أقل قدر ممكن ، بحيث يكون الفرق بين ما يدفعه الممولون وما يدخل الخزينة أدنى حد ممكن .

ج-**أنواع الضرائب** :تنقسم الضرائب إلى[2]:

- **الضرائب المباشرة** : هي الضرائب التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه والوعاء في هذه الحالة ماهو إلا أموال المكلف .

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الضرائب المباشرة :

- **ضرائب على الدخل** : تفرض على الأموال عند اكتسابها ، أي عند دخولها في ذمة المكلف .**-ضرائب على رأس المال** : تفرض بعد حيازة الأموال وتكوين ثروة لها .

[1] طارق الحاج ،**المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، ص 51.

[2] محمود الوادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 63.

- **الضرائب غير المباشرة** : وتعرف أيضا بضرائب الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه فالضرائب غير المباشرة تتعلق بتقدير الدخل بصورة غير مباشرة ، بالنظر إلى وقائع وتصرفات معينة يقوم بها الفرد بصدد إنفاقه أو تداخله لدخله .

د-الفرق بين الرسم والضريبة :يتشابه كل من الرسم والضريبة في عنصر الإجبار ، إلا أن الاختلاف بينهما يتمثل في أن الرسم يفرض مقابل خدمة معينة يطلبها الفرد ، ويحصل منها على نفع خاص بالإضافة إلى النفع العام الذي

يعود على المجتمع ككل ،بينما الضريبة تفرض بدون مقابل .

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عُرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة و الاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول :العوامل السياسية .

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قديم الزمان، و قد مس كل من الدول المتقدمة و المتخلفة.

كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أُسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث[1] :

[1]- مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 64.

أولا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية :

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة ، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

ثانيا: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية :

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أنّ الطبقة الحاكمة في أيّ وفي أيّ تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أنَّ الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، و من جهة أخرى أنَّ الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب ، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية.و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذالبرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسة :

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان و أحياناً أخرى عامل لاندثاره.

و أخيراً إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنّهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق ، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيرا نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

المطلب الثاني :العوامل الإدارية.

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أنّ الجهاز الإداري الكفء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي[1]:

أولا: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

إنّ هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

[1] مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 66.

1- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنّه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية :

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

3- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية :

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

أ- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية :

نجد على الساحة الإدارية أنّ أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها(الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

ب- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أنّ كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلابد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

المطلب الثالث : أثر النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله(في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإنّ الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها.

لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي[1]:

أولا:السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان علىالسياسة المالية أن تكون محايّدة، ومن وجهة أخرى نجد أنّ السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإنّ النفقات العامة لا يمكن أن تغطى إلاّ بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادي للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلاّ أنّ الظروف وتغّيرات وتطّور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر فيالنفقات العامة، ومن خلال هذا التزايّد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أنّ المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

أخيرا وبصفة عامة أنّ الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.

[1] مسعود دراوسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 69.

ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي :

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى نقابات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي.

أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية المواءمة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية(البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي[1]:

1- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأنّ الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا؛

2- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛

3- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛

ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، وقد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي

[1]- طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص34.

الذي أصابه في الآونة الأخيرة والذي يتجه الآن إلى نظام السوق والاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنّه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

ثالثا: أثر درجة النمو الاقتصادي:

إنّ السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبيّن طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

1-السياسة المالية في الدول المتقدمة[1]:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات .

-نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصرا عن عرض السلع والخدمات، كما أنّ الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أنّ الطلب الكلي يزداد ليفوق قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض

[1] سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2014/2000**، مذكرة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، 2014/2013، ص 24.

الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الحكومة أن تكيّف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافيا لحدوث تضخم نقدي.

بيّن كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي، وقد ركّز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضا لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

2-السياسة المالية في الدول النامية[1]:

لقد ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي:

تدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض

[1] سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، مرجع سبق ذكره ،ص 25.

خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية....الخ.

تتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية أو تمويل التنمية الاقتصادية لابد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان .

ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي. وللإشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفترض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا.

إلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية ، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

خلاصة الفصل:

مما سبق ذكره في هذا الفصل يمكن أن نستخلص بأن السياسة المالية التي تتخذ من المعطيات المالية موضوعا لتدخلها فقد تطورت بدءا بالدور المحايد للسياسة المالية في إطار ما تضمنته المالية العامة الكلاسيكية ، وصولا إلى السياسة المالية المتدخلة في إطار النظرية الكنزية وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد وبالشكل الذي يتم فيه استخدام السياسة المالية كأداة أساسية وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة من أجل تحقيق الأهداف العامة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتبعا لأولوية هذه الأهداف ، وبما يلي أهم احتياجات المجتمع وتماشيا مع ظروفه وأوضاعه وارتباطا بطبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي .

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في الميزانية العامة والنفقات والإيرادات وكما تبين لنا أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية ومن بينها عوامل سياسية وعوامل إدارية وأثر النظام الاقتصادي .

ولهذا السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

تمهيد:

إن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى تمويل وهذا بدوره يحتاج إلى وسائل ومن دون وسائل لامعنى للحديث عن الأهداف والانجازات ولا مجال لتجسيدها في الواقع ، من هذا المنطق فان تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية حتى أصبحت تترتب مصطلحات عدة هذا مما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين وخبراء المالية إلى البحث عن الوسائل والحلول المناسبة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية والتأثير على مستوى الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف اقتصادية واجتماعية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي وسنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة التنمية الاقتصادية وأهم مبادئها التي تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : نماذج التنمية الاقتصادية .

المبحث الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول : عموميات حول التنمية الاقتصادية .

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأخذت اهتمام الاقتصاديين ورجال البحث العلمي وأصبحت القضية المتداولة على النطاق المحلي والدولي .

المطلب الأول : مفهوم التنمية الاقتصادية وأهميتها .

إن التنمية الاقتصادية تعني النماء والزيادة والكثرة وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفها في مصطلح العلماء يظل مرتبطا دوما بالخلفية العلمية والاستراتيجيات النظرية ،فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية .

أولا :مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعريف أول :إن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل[1].

تعريف ثاني :التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنيةمعينة[2].

تعريف ثالث : ينقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين ، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلىإحداث تحولات هيكلية ،اقتصادية ، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة[3].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية ، الفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع .

ثانيا :أهمية التنمية الاقتصادية :

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين[4]:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ،ايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية "دراسة نظرية وتطبيقية** " ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ص 64.

[2] حسين درويش العشري ،**التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ، بيروت 1979 ص63.

[3] وليد الجيوسي ، "**أسس التنمية الاقتصادية** " ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2009 ص ص 3-4.

[4] المرجع نفسه، ص 6.

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة : من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين :

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية : تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي وهي تتمثل في :

- التبعية الاقتصادية للخارج .
- سيادة نمط الإنتاج الواحد .
- ضعف البنيان الصناعي .
- ضعف البنيان الزراعي .
- نقص رؤوس الأموال .
- انتشار البطالة .
- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة .
- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .
- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار .

ب-مجموعة العوامل غير الاقتصادية :

وتمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في :

- الزيادة السكانية الهائلة .
- -انخفاض المستوى الصحي .
- سوء التغذية .
- انخفاض مستوى التعليم .
- ارتفاع نسبة الأمية .

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة .

2-التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال ، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة ، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية ، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلا صحيحا وكاملا .

المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية .

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها وليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية ويمكن حصر أهم الأهداف كمايلي[1]:

أولا : زيادة الدخل القومي الحقيقي

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية .

إن زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان ، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة للعمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية ولكن هذه الزيادة في الدخل مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية ،فكلما كان هناك توافر في رؤوس أموال وكفاءات بشرية في الدولة كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي .

[1] حربي محمد عريقات ، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1993، ص ص 55-56.

ثانيا : رفع مستوى المعيشة

وتسعى الدول النامية في خططها الإنمائيةإلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع وأن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن ، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي السنوي فحسب وإنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة .

ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان مسيطرة سيطرة كاملة على الموارد المالية وعلى معظم الأنشطة الاقتصادية في الدولة ، مما يدل على أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان عاما أن هناك ارتباطا وثيقا بين زيادة السكان والدخل ، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد وأدى ذلك بالتالي إلى انخفاض مستوى المعيشة .

ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع نصيب الفرد من الدخل وبمستوى توزيع الدخل ، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا كلما دل ذلك على ارتفاع في مستوى المعيشة .

ثالثا : تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية ، فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة ، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت .

ولاشك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في عدم شعور الأغلبية في العدالة الاجتماعية،كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في الطبقات وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية ، هذا أن افترضت أن الجهاز الإنتاجي قادر

على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الإنتاجي عن تلبية

الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتنتج الدول إلى الاستيراد من الدول المتقدمة ، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فان زيادة الطاقات الإنتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها و أحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع دخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع .

رابعا : التوسع في الهيكل الإنتاجي

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية ، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة ، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى التنمية لتحسينها تتمثل في تخلف القاعدة الإنتاجية ، ضعف درجة التشابك بين القطاعات وهيمنة قطاع واحد و ارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته بالإضافةإلى الثقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط

المطلب الثالث : محددات ومقومات التنمية الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية هي السعي المستمر باستعمال محددات واتخاذ مقومات من أجل تحقيق التنمية وحسن إدارتهاولهذا محددات ومقومات التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي :

أولا: محددات التنمية الاقتصادية :

نستطيع عرض عدة محددات تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف نذكر منها مايلي[1]:

1-التنمية الاقتصادية لاتتمثل في التغير في الكمي " زيادة دخل الفرد " بل تنطوي أيضا على التغير الكيفي في البنيان الاقتصادي ، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان .

2-يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي وفي متوسط دخل الفرد لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها ، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد من التنمية .

3-ونظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فانه لابد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

4-تتطلب التنمية التساند الاجتماعي الواقع بين الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية .

[1] محمد صفوت قابل ،**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ،مصر،2008،ص ص 68 -69.

5-لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع والقوى ذات السيطرة فيه و مدى تطور مؤسساته ومستويات أدائها وكذلك الإطار المؤسسي للمجتمع .

6-للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته .

7-الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية يعني الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات وتجارب الآخرين .

8-يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة .

ثانيا :مقومات التنمية الاقتصادية .

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن التنمية الاقتصادية لا يتوافر لها مقومات النجاح إلاإذا استجمعت ثلاث عناصر أساسية هي[1]:

1-التغير البنياني : يقصد به التغير الجوهري في العلاقات البنيانية التي يتميز بها الاقتصاد القومي وذلك من خلال تطوير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يعتمد على إنتاج السلع الأولية إلى اقتصاد متنوع يكون فيه للصناعة دورا متزايدا مما يؤدي إلى زيادة نسبة الناتج الصناعي إلى حملة الناتج القومي ويؤدي ذلك إلى العديد من التغيرات البنيانية منها مايطرأ على نسبة الأفراد العاملين في الصناعة حملة الأفراد العاملين وكذا التغير في المستوى الفني للإنتاج .

2-الدفعة القوية : يقصد بها ضرورة وجود حد أدنى من الموارد الاستثمارية اللازمة لمشروعات التنمية الاقتصادية .

3-الإستراتيجية الملائمة : يقصد بالإستراتيجية مجموعة السياسات والوسائل التي تستخدم في توجيه موارد المجتمع لتحقيق أهداف المجتمع تحقيقا ولاشك أن الإستراتيجية التي يتبناها المجتمع تتأثر بعوامل متعددة وعند تحديد الإستراتيجيةالملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية نجد ما يسمى بإستراتيجية النمو المتوازن من جهة وما يسمى بإستراتيجية النمو غير المتوازن من جهة أخرى .

أ-إستراتيجية النمو المتوازن : يرى أنصار هذه الإستراتيجية أنه من الضروري توجيه دفعة قوية من الاستثمارات الى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية ولنجاح ذلك لابد من إنشاء جميع الصناعات والمشروعات في نفس الوقت ما

[1] محمد صفوت قابل ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 75-76.

يؤدي إلى خلق وفورات خارجية للصناعات المختلفة ويلاحظ أن هذه الإستراتيجية تهتم فقط بالتوازن أثناء عملية النمو في النطاق الأفقي للإنتاج .

ولقد انتقدت هذه الإستراتيجية في كثير من النقاط أهمها أن حجم الاستثمارات المطلوبة لهذه الإستراتيجية يفوق إمكانيات الدول المتخلفة .

ب-إستراتيجية النمو غير المتوازن : ترى هذه الإستراتيجية أن عدم القدرة على اتخاذ قرارات الاستثمارات هو من أهم ما تفتقر إليه الدول المتخلفة لذلك ترى ضرورة توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من المشروعات والتي تسمى أقطابا للنمو أو القطاعات الرائدة بحيث تؤدي إلى حدوث اختلال في التوازن وبالتالي توجيه استثمارات أخرى للمجالات التي حدث بها الاختلال إعادة التوازن من جديد ، كما أن التركيز على عدد محدود من المشروعات التي يتميز بأعلى معدل كلي للترابط وذلك لأن حجم معين من الاستثمار في هذا المشروع في فترة ما إلى حفز الاستثمار بأحجام أكبر في المشروعات التي ترتبط به في الفترات الزمنية التالية ، وقد انتقدت هذه الإستراتيجية مثلها في ذلك مثل إستراتيجية النمو المتوازن في أنها تفترض أنه لاتوجد ندرة في الموارد التمويلية بينما واقع الحال ينبئ عن أن الدولة المتخلفة تعتمد على هذه الإستراتيجية على مبادرات القطاع الخاص في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة وهو ماأثبت الواقع العملي صعوبة حدوثه في الدول المتخلفة وخاصة في القطاعات الأكثر أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

المبحث الثاني : نماذج التنمية الاقتصادية .

تبرز اختلافات فيما بين الاقتصاديين والكتاب في التنمية فكل ينظر لها بمناظره الخاصة وفلسفته السياسية وخلفياته الفكرية ولقد تطور مفهوم التنمية عبر الزمن وتوسعت مضامينه وتعددت أبعاده ومستلزماته والمعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : أبعاد التنمية الاقتصادية .

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة ومن بينها الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية والأبعاد المادية والحضارية وسوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي[1]:

[1] مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات "**، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007،ص ص 131-132.

أولا : البعد المادي للتنمية

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نقيض للتخلف ، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية وتتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي ، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي ، عملية تكوين السوق القومية .

ثانيا : البعد الاجتماعي للتنمية

ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسألة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية والتحديث وهو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،أما المسألة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار ومن خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة وجوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية .

ثالثا : البعد السياسي للتنمية

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا .

رابعا : البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي والى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

خامسا : البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة ويقضي إلى مولد حضارة جديدة ويعتبر البعض بأن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية

اقتصادية وتكنولوجية بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية .

المطلب الثاني : مستلزمات التنمية الاقتصادية .

إنالتنمية الاقتصادية تتطلب العديد من الشروط والمستلزمات الضرورية التي توضع لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات[1]:

أولا-تراكم رأس المال

يتم تحقيق التراكم من خلال عملية الاستثمار التي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك ، وهناك استثمارات البنى التحتية التي تعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع والخدمات وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير "الحصول على المعرفة " التي تساهم في تحسين إنتاجية العمل وكذلك النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية .

ثانيا-الموارد البشرية

يعد المورد البشري مصدر المواهب والقدرات والمهارات والمعرفة والأفكار التي تمثل أساس العملية الإنتاجية ولهذا فان المورد البشري دورا مهما في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت ، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين الأولى هي مجموعة "عرض العمل "التي تضم أعداد العاملين والمجموعة الثانية هي مجموعة "القدرات الإدارية " والتي تضم المديرية والقادة ومسيري الوظائف وقد منح شوم بيتر لهذه المجموعة دورا كبيرا لتحقيق التنمية إذ يرى أن المنظم هو الذي يدرك الفرص لتحقيق الوسائل الجديدة والطرق الجديدة لإنتاج منتجات جديدة وتطويرها وفي كل هذه النشاطات فان المنظم يتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى الهدف .

ثالثا-الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية ،فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل مناسب ، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد

[1] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 134-135.

كلما كان ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور ، إلا أن الموارد الطبيعية لا تعتبر قيدا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحقق تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد .

رابعا –التكنولوجيا

تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لاتزال في طور النمو أو متخلفة ، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة ، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع ، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل ،وقد تركز التطور التكنولوجي منذ الثورة الصناعية في عدد قليل من الدول وبدأت الدول النامية من حصولها على استقلالها السياسي تبذل مساعيها لاكتساب التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الإنتاج ومنه الدخل والمستوى المعيشي إلا أن هناك فرق بين موقفي إنتاج تكنولوجي واستيرادها فالموقف الأول يولد الزيادة والاستقلالية والتحكم " مزايا الدول المتقدمة " أما الموقف الثاني فعلى العكس هو يحتم التبعية بكل أشكالها "مزايا الدول المتخلفة " .

وللتنمية مستلزمات تتعلق بالخطط التنموية منها[1]:

1-يجب أن توضع أهداف للتنمية بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى في الاقتصاد الوطني حيث يتم تنفيذ هذه الأولويات قبل غيرها .

2-يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر النتاج المتاحة بشكل فعال .

3-يجب أن يحدد المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والتنمية والإدارية وغيرها الطاقات لانجاز أغراض التنمية الاقتصادية .

[1]علي جدوع الشرفات ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي –الواقع –العوائق** -، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010،ص 11.

4-معرفة العناصر الإنتاجية المتوفرة في الدولة حتى لا تكون خطط التنمية في وضع لا يتماشى مع الإمكانياتالمتاحة .

5-يجب ألا تتعارض أهداف الخطط التنموية في القطاعات الاقتصادية مع بعضها البعض .

كما يشترط لتحقيق التنمية ضرورة توفر التسهيلات الاقتصادية " أسواق حرة ، إعانات الدولة " التي تتعلق بخلق الفرص للأفراد لاستغلال الموارد الاقتصادية لأغراض الإنتاج والتبادل والاستهلاك ، وضرورة توفر البيئة المناسبة للفرد وليمارس نشاطاته الاقتصادية بحرية كالترتيبات المتعلقة بالصحة والتعليم وغيرها من أساسيات الحياة وتوفير ضمانات الشفافية التي تعزز الثقة بين الأفراد في ما بينهم من جهة وبينهم وبين الحكومات من جهة أخرى الأمر الذي يضمن الحرية في التعامل بين الأفراد على أساس ضمان الإفصاح والسلامة [1].

وضمن مستلزمات التنمية الاقتصادية تم تحديد ثمانية أهداف للتنمية من خلال إعلان الألفية الثالثة فيما يخص موضوع التنمية الاقتصادية الذي تبنته الأمم المتحدة عام 2000 وهذه الأهداف هي[2]:

أ-توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية .

ب-الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم .

ج-تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع المداخيل .

د-التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارات لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفعالة في برنامج التنمية الاقتصادية .

هـ-حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات .

---

[1] أحمد عارف العساف ،محمود حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2011، ص39.

[2] علي جدوع الشرفات ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

و-تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عنا صر الإنتاج في خدمة هذه البرامج .

ي-السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباعها في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

ن-تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى معيشة المواطنين والعدالة في توزيع الدخل وغير ذلك من أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة .

المطلب الثالث : عقبات التنمية الاقتصادية .

تعتبر سمات التخلف مجموعة من العقبات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تواجه الدول النامية وهي تختلف من مجتمع لآخر وان كان يوجد حد أدنى مشترك بينها ، ويمكن تقسيم العقبات إلى ثلاث أقسام رئيسية هي [1]:

أولا : العقبات الاقتصادية

تعاني غالبية الدول النامية من عقبات اقتصادية عديدة من أهمها انخفاض مستوى الدخل مما يسبب انخفاضا في مستوى الصحة بسبب بدوره انخفاض في مستوى إنتاجية الفرد العامل ومن الطبيعي أن ينعكس انخفاض الإنتاجية على مستوى الدخل ، ويعمق من أسباب انخفاض الإنتاجية تخلق أساليب الإنتاج المتبعة ، تدني مستوى التكنولوجية المستخدمة وسوء توزيع قوة العمل بين القطاعات الإنتاجية.

ومعروفا أن الدول النامية بشكل عام من قلة تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية وهناك دول نامية مثل الدول العربية النفطية لا تعاني من هذه المشكلة وهي قلة رأس المال اللازم لعملية التنمية والسبب يعود إلى وجود العائدات النفطية رغم أن هذه الدول متشابهة مع بعض الدول النامية الأخرى في بعض المشاكل لكن هذا لا يعني أن تقف هذه الدول النامية أمام المشاكل التي تعانيها ، فالدول النامية تتميز بخيرات كبيرة في باطن الأرض وحتى على مستوى الموارد البشرية ولو استغلت هذه الموارد استغلالا صحيحا وحتى لو اقترضت الدول النامية من بعض المنظمات الدولية لتمويل عملية التنمية فباستطاعتها أن تسدد فواتير القروض إذا تم بالفعل استغلال الموارد المتاحة استغلالا صحيحا وتكاليف متخذو القرار

[1] حربي محمد عريقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 58-59.

السياسي مع شعوبهم في خدمة بلدانهم ، فالدول المتقدمة كانت فقيرة من قبل لكنها تقدمت والدول النامية باستطاعتها أن تصبح غنية وفي وضع أفضل إذا استخدمت نهج التخطيط السليم لعملية التنمية .

ثانيا : العقبات السياسية والاجتماعية والفكرية

يعتبر العامل السياسي عاملا قويا في عملية التنمية لأن عدم توافر الاستقرار السياسي كما هو موجود في معظم الدول النامية وفي بعض الدول العربية يشكل عائقا أمام عملية التنمية فيتطلب اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية التي تؤدي لإحداث تغيرات عميقة في الدول لكي تستطيع أن تعمل بجد لتغير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيا ، ونظرا لأن المشاكل لا يمكن حلها في وقت قصير وإنما تحتاج لمدة كافية ولما كانت التنمية الحقيقية تؤدي بالضرورة إلىإحداث تغير شامل في المجتمع التي شاركت معها في صنعها .

لذلك فانه يتطلب توفير سياسية مهيأة قادرة لإدارة المجتمع وإدارة التنمية من أجل أن يقلل من ردود الأفعال الاجتماعية والسياسية ويخلق إطارا ديمقراطيا ملائما ، وإما بالنسبة للعوامل الاجتماعية فالتنمية نفسها أسلوب العلاج لمشاكل المجتمع فلو أدت التنمية إلى تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع فان هذا طبيعي يؤدي إلى تهيئة ووجود مناخ سياسي واجتماعي مستقر في دفع عملية التنمية إلى الأمام .

ثالثا : العقبات التكنولوجية والتنظيمية

تحتاج عملية التنمية في أي دولة إلى جهاز حكومي وحتى لكفاءة عالية لتحمل المسؤوليات من أجل تحقيق النمو المنشود ، الجهاز الحكومي يلعب دورا رئيسيا في تحريك عجلة التنمية وأيضا لا ننسى دور القطاع الخاص في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية في دفع عملية التنمية إلى الأمام .

فالتعاون والتنسيق ضروري بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل رفاهية وسعادة المجتمع ، هناك مشروعات مكلفة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها وبعض المشروعات يمكن إعطاؤها من قبل القطاع العام للقطاع الخاص ومن أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام لابد من الابتعاد عن إتباع الأساليب الإدارية المعقدة والروتين والبيروقراطية والعشائرية والطائفية والمحسوبيات في شتى المجالات لأنها تعتبر من عوائق التنمية والتطوير الإداري ضروري في شتى المجالات واللحاق بركب التقدم بما يناسب كل دولة بالنسبة لنقل التكنولوجيا في الجهاز الإداري مع التكثيف والتركيز على الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي والقطاع الخاص سويا لأن القطاعين مسؤولين عن عملية التنمية الإدارية في الدولة لأن الأفراد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص جزء لا يتجزأ من المجتمع .

تحتاج الدول النامية إلى نقل التكنولوجيا بسيطة وليست معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول لأن نقل التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في الدول المتقدمة دون القيام بأي دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية عن نوع التكنولوجيا لن يحل مشكلات التنمية في هذه الدول بل يعتبر عقبة كبيرة أمام عملية التنمية كما أن في حالة نقل أي نوع من التكنولوجيا للدول النامية بما يتناسب مع طبيعة وظروف هذه الدول .

المبحث الثالث :مصادر تمويل التنمية الاقتصادية .

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية ، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف .

المطلب الأول : الادخار ومكوناته .

ويمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ومن خلال هذا يمكن تعريف الادخار كمايلي :

أولا:مفهوم الادخار

تعريف أول :الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري[1].

تعريف ثاني :كما يعرفه البعض أيضا بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز[2].

تعريف ثالث :حسب الدكتور أحمد النجار عرف الادخار كمايلي :

"إن الادخار الكلي للأفراد عبارة عن أجزاء الدخل التي لا يستعملها الأفراد في طلب سلع الاستهلاك وكذلك الدولة يمكنها أن تدخر عندما تكون نفقاتها أقل من إيراداتها ، والادخار يؤدي إلى سحب نقود من الدورة الاقتصادية لتكوين

[1] عبد الحميد القاضي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، مطبعة الرشاد ، الإسكندرية ، بدون تاريخ النشر ، ص 331.

[2] حمدية زهران ، **التنمية الاقتصادية** ، مكتبة عين شمس ، 1982، ص 275.

أصول ثروة لدى المدخرين ولما كنا نعتبر الأفراد الطبيعيين مستهلكين ، فان ادخارهم لا يمثل جمع أصول إنتاجية وإنما يمثل ثروة في شكل حقوق "[1].

ثانيا : مكونات الادخار :للادخار عدة مكونات تتمثل فيما يلي[2]:

1-مدخرات القطاع العائلي

إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الشخصية والموضوعية فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني وشكل توزيعه ، فالزيادة في الدخل الوطني وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار ،كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد ، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية .

2-مدخرات قطاع الأعمال : تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الأعمال ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع ، كما أن هذا الأخير يتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه ، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع .

3-مدخرات القطاع الحكومي : تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات ، إما يسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات ، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم ، غير أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظرا لتزايد حجم النفقات .

[1] الطيب داودي ، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،2008،ص 57.
[2] المرجع نفسه ، ص 57.

المطلب الثاني : القروض الداخلية

تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية[1]. وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحا في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده[2].

والجدير بالذكر أن القروض الداخلية على عكس القروض الخارجية ففي النوع الأول لا تترتب أعباء حقيقية على الموارد الوطنية، فخدمة الدين لا تتطلب سوى تحويل الدخول من بعض الأفراد إلى البعض الآخر في المجتمع، أما عن طريق الإصدار النقدي الجديد(التمويل التضخمي) فيقصد به إصدار نقود جديدة توجه نحو الإنفاق على مشروعات التنمية دون أن يكون لهذه القوة الشرائية الجديدة مقابل موجود في الاقتصاد من سلع وخدمات[3]. ويرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها[4]:

أولا:إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلاّ أنّ هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزا للاستثمار لأنّ ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيحا أنّ إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات بالإضافة إلى أنه يضر ضررا بالغا بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيدا عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية .

ثانيا: استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي تشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع

[1] طارق الحاج ، مرجع سبق ذكره ، ص207.

[2] - رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى ،القاهرة ،1989، ص188.

[3] - كمال بكري، **مبادئ الاقتصاد**، الدار الجامعية ، بيروت ،1986، ص445.

[4] - باهر محمد غنم، **المالية العامة ومبادئ الإقتصاد المالي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص315.

السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر. والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين:

- **العامل الأول**: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول المتخلفة أنه ضعيف المرونة بصفة عامة .

- **العامل الثاني**: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدرا من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية.

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أنّ الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

ورأس المال المستورد يعتبر خصوصا نافعا لتمويل الجزء من برنامج التنمية الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي مثل مدفوعات عن إيرادات المعدات والآلات وخاصة عندما تكون حصيلة الصادرات غير كافية لهذا. ومنه فرأس المال الأجنبي إنما يلعب دورا مساعدا قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لهذا تعتبر الكيفية التي يمكن بها الحصول على رأس المال من الدول الأجنبية لتمويل التنمية الاقتصادية مسألة ذات أهمية جوهرية، حيث أنّ رؤوس الأموال الأجنبية التي تستفيد منها دولة ما لتمويل تنميتها الاقتصادية يمكن أن تأتي من حكومة أجنبية أو منظمات دولية مكونة خصيصا لهذا الغرض.

رغم أهمية رأس المال الأجنبي وخاصة للبلاد المتخلفة غير أنه هناك اتفاق عام على أن التنمية المستقرة القوية لا يمكن أن تعتمد أساسا على تدفق رأس المال الأجنبي، فالتنمية يجب أن تقوم على موارد متولدة بواسطة الاقتصاد الوطني ذاته،

ورأس المال الأجنبي يجب ألا يكون سوى مكمل فقط للموارد المحلية وليس بديلا عنها، لأنّ التمويل الأجنبي لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية فقد يطرأ من الظروف ما يؤدي إلى نقصانه أو توقفه أحيانا كنشوب حرب مثلا ولهذا يجب على الادخار الوطني في هذه الحالة أن تكون لديه القدرة على أن يحل محل التمويل الخارجي.

لكل هذه يجب على الدول النامية ومنها الجزائر في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية[1].

[1] حمدية زهران ، مرجع سبق ذكره ، ص 312.

خلاصة الفصل :

إن التنمية الاقتصادية تعتبر عملية تحول شامل لكافة مكونات اقتصاد ما وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام وقيم هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية و الضمنية ، ولكن أهم إشكاليات التنمية الاقتصادية هو كيفية تمويل متطلبات هذه التنمية .

ومن بين النماذج التنموية الذي يتميز بقطاع الدولة الرائد في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي إلى جانب القطاع الخاص فقطاع الدولة يدخل في المجالات الاقتصادية التي يتعذر على القطاع الخاص الدخول فيه إما لضخامة رؤوس الأموال أو لقلة المر دودية والربح فيها ، وعند نجاح تلك المشاريع تباع للخواص وقطاع الدولة له الحق في الامتلاك والسيطرة بصورة كاملة على قطاع البنوك بهدف ضمان استمرار تمويل المشاريع الخاصة وكذلك بعض القطاعات ومجالات الهياكل الأساسية ذات الطابع الخدماتي .

إن الحاجة إلى التمويل الخارجي للتنمية إنما نشأ نتيجة لقصور المدخرات المحلية عن الوفاء بالاستثمارات المطلوبة وهو ما يطلق عليه فجوة الموارد المحلية .

تمهيد :

لقد لعبت السياسة المالية دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية نوعا ما في الجزائر ، حيث عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا محسوسا نظرا لارتفاع أسعار البترول ، مما أدى إلى زيادة النفقات العامة ووضع برامج تنموية من شأنها أن تحقق إصلاحا اقتصاديا خاصة على مستوى التشغيل وتحسين أجور العمال وتحقيق معدلات نمو لأبأس بها وبناء على ذلك يمكن تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث والتي يتوزع بيانها كالتالي :

المبحث الأول : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة " 2011/2000 ".

المبحث الثاني : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة " 2010/2000".

المبحث الثالث : برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة"2014/2001".

المبحث الأول : أثر السياسة المالية على المتغيرات الحقيقية الكلية خلال الفترة "2011/2000".

عرفت الجزائر خلال الفترة "2010/2000" ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع للطفرة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى ضخ ملايير الدينارات بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية " البطالة ، النمو الاقتصادي ، التضخم " ، وسوف نرى أثر السياسة المالية على كل متغير على حدى .

المطلب الأول : تطور معدلات النمو الاقتصادي.

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 10سنوات للفترة المدروسة 2010/2000 والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم "01" : تطور معدلات النمو الاقتصادي داخل وخارج قطاع المحروقات ".

الوحدة : نسبة مئوية .

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات
2000	2.4	-
2001	1.9	5.5
2002	3.1	5.3
2003	6.8	6.1
2004	5.1	4.6
2005	5.2	4.8
2006	5.5	4.8
2007	5.8	5.4
2008	4.6	4.9
2009	5	5.5
2010	4.5	5.5

Source :Banque d Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie,2010,p189.

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض والارتفاع بحيث سجل نسبة 2.4٪سنة 2000 لينخفض إلى 1.9٪ سنة 2001، ويرجع السبب إلى انخفاض البترول إلى 24.9للبرميل بعدما كان 28دولار للبرميل سنة 2000ليعود معدل النمو للارتفاع مجددا ليتراوح بين 4.5٪و5.8٪منذ سنة 2002الى غاية 2010 ليشهد أكبر ارتفاع له سنة 2003بمعدل 6.8٪، هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة الإجمالية فانه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2000و2008.

جدول رقم "02": التوزيع القطاعي ومعدلات النمو الحقيقية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2010/2000.

الوحدة : نسبة مئوية .

القطاع	2000	2002	2004	2006	2008	2010	المتوسط
أ-المحروقات							
-نسبة المساهمة في الناتج	39,19	32,51	37,85	45,16	45,06	34,69	39,14
-معدل النمو الحقيقي للقطاع .	4,9	3,7	3,3	-2,5	-2,3	-2,6	0,75
ب-الخدمات							
-نسبة المساهمة في الناتج	30,73	33,54	30,97	27،90	29,16	35,35	31,28
-معدل النمو الحقيقي للخدمات غير حكومية	3,1	5,3	7,7	6,5	7,8	6,9	6,21
-معدل النمو الحقيقي للخدمات الحكومية .	2,0	3	4	3,1	8,4	6,0	4,41
ج-الفلاحة							
-نسبة المساهمة في الناتج	8,39	9,18	9,44	7,53	6,55	8,42	8,28
-معدل النمو الحقيقي للقطاع	-5	-1,3	3,1	4,9	-5,3	6	0,1

د-البناء والأشغال العمومية							
-نسبة المساهمة في الناتج	8,12	9,02	8,29	8	8,62	10,49	8,73
-معدل النمو الحقيقي للقطاع .	5,1	8,2	8	11,6	9,8	6,6	8,21
هـ-الصناعة							
-نسبة المساهمة في الناتج	7,07	7,41	6,16	5,27	4,68	4,96	5,92
-معدل النمو الحقيقي للقطاع العمومي .	1,3	-1	-1,3	-2,2	1,9	-2,5	-1,06
-معدل النمو الحقيقي للقطاع الخاص .	5,3	6,6	7,5	2,1	/	/	4,12
و-ضرائب ورسوم على الواردات							
-نسبة المساهمة في الناتج	6,49	8,31	16,7	5,77	5,89	6,13	8,21
-معدل النمو الحقيقي للقطاع .	0,9	16,7	10,2	2,7	7,7	5,8	7,33
-معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .	2,9	4,7	5,2	2,0	2,4	3,3	3,33

المصدر :بنك الجزائر ، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر 2010/2005.

وفقا لمعطيات الجدول السابق فانه يمكن ترتيب القطاعات المهيمنة على الناتج المحلي الإجمالي والمؤثرة في معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة كمايلي :

أ-قطاع المحروقات : قدرت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة محل الدراسة ب 39.14٪ مما يعني أن قطاع المحروقات يعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني والمحدد الرئيسي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما تبينه معطيات الجدول أعلاه حيث أدى انخفاض معدل نمو القطاع خلال سنوات 2006،2008،2010الى تسجيل تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي المسجلة في نفس الفترة مقارنة بالفترة السابقة 2004/2000التي سجلت معدلات نمو متزايدة نتيجة تحسن أداء قطاع المحروقات مما يعني أن الارتفاع النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة

تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لزيادة معدل نمو قطاع المحروقات بسبب الارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

ب-قطاع الخدمات :يعد ثاني قطاع مؤثر في معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج بلغت 31.28٪ كمتوسط خلال الفترة محل الدراسة ، كما كان لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي أثر ايجابي على أداء هذا القطاع باعتبار أن رفع الإنفاق الحكومي أدى إلى رفع الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والخدمات المرتبطة بها وهو ما يفسر تسجيل القطاع لمعدلات نمو متزايدة نسبيا خلال الفترة محل الدراسة .

ج-قطاع الفلاحة : ان تأثير هذا القطاع في معدل النمو الاقتصادي يعد ضعيفا اذا ما قورن بكل من قطاعي المحروقات والخدمات حيث لم تتعدى نسبة مساهمته في الناتج 8.25٪في فترة الدراسة كما أن الارتباط القوي لهذا القطاع بالظروف الطبيعية والمناخية السائدة يجعله عرضة لتقلبات حادة ، ففي سنة 2008سجل هذا القطاع نسبة نمو سالبة قدرت ب 5.3٪بسبب ظاهرة الجفاف التي شهدتها الجزائر خلال نفس السنة وفي سنة 2010سجل القطاع نسبة نمو هامة قدرت ب60٪نتيجة تحسن الظروف المناخية خلال نفس السنة .

د-قطاع البناء والأشغال العمومية : يعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الوحيد الذي استفاد بشكل كبير ومباشر من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت العمليات والمشاريع المدرجة في برامج النمو في رفع معدلات نمو هذا القطاع حيث سجل نسبة نمو بلغت 8.21٪كمتوسط خلال فترة تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أن تأثير القطاع في معدل النمو الاقتصادي يبقى ضعيفا بسبب تدني نسبة مساهمته في الناتج 8.73٪في نفس الفترة .

هـ-قطاع الصناعة : إن تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة في أي بلد يعتمد بدرجة كبيرة على أداء القطاع الصناعي وفي الجزائر يعد الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي من حيث قدر متوسط نمو القطاع الصناعي العمومي ب:

1.06٪خلال الفترة 2010/2000بينما سجل القطاع الصناعي الخاص معدل نمو يساوي 4.12٪كمتوسط خلال نفس الفترة مما يبين عدم تجاوب القطاع مع سياسة الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الثاني : تطور معدلات التضخم .

شهدت معدلات التضخم في الجزائر انخفاضا محسوسا بدءا من سنة 2000 بفضل السياسات المتبعة من طرف الجهات الوطنية لتبلغ نسبة 2.1٪ ليتواصل الانخفاض ليصل إلى أقل نسبة بمعدل 0.3٪ ليرتفع إلى 4.2٪سنة 2001 لارتفاع المعروض النقدي بنسبة 22.3٪[1].

كما بلغ معدل التضخم نسبة 2.6٪ و3.6٪ لسنتي 2003 و2004 على التوالي مسجلا ارتفاعا يقدر ب 2.3٪و3.3٪ على التوالي مقارنة بسنة 2000 ويرجع السبب إلى[2]:

-ارتفاع قيمة الواردات بنسبة 8.32٪ لسنة 2003 مقارنة لسنة 2002 وحوالي 30.4٪ لسنة 2004 مقارنة بسنة 2003 ويترجم هذا الارتفاع بصفة أساسية لارتفاع الأسعار الدولية للمواد الغذائية وسلع التجهيز.

-ارتفاع السيولة النقدية في الاقتصاد حوالي 3041.9دج سنة 2003 مقابل 2901.5 مليار دج سنة 2002 بنسبة [3]زيادة تقدر ب 17.24٪ وللتحكم في أخطار التضخم الناتج عن الإفراط في السيولة لجأ بنك الجزائر إلى رفع الاحتياطات الإلزامية لدى البنوك .

-ارتفاع الأرصدة الخارجية وضعف العملة الوطنية مع عدم فعالية السياسات النقدية للتصدي للآثار السلبية لنمو الكتلة النقدية جعل التضخم يرتفع إلى 4.7٪ سنة 2004.

-ارتفعت أسعار الاستهلاك من 1.6٪ سنة 2005 إلى5.74٪ سنة 2009 وهو الأعلى في العشرية ويرجع هذا التغيير السنوي لارتفاع الواردات خصوصا أسعار المواد الغذائية وفق النسب التالية :4.3٪ سنة 6.5،2000٪ سنة 7.4،2007٪سنة 2008، 9.1٪سنة 2007.

والجدول التالي يوضح تغيرات معدل التضخم 2010/2000.

[1]تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، 2003، ص 90.

[2]تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي ،2004، ص 20.

جدول رقم "03": تطور معدلات التضخم .

الوحدة :نسبة مئوية .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	2.6	3.5	1.64	2.53	3.51	4.4	7.74	5.3

المصدر : بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، سبتمبر 2010، ص 212.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدلات التضخم منخفضة سنة 2000 ولم تتجاوز المعدل 7٪ خلال هذه العشرية رغم تفاقم التدفقات النقدية لكن بفضل السياسة النقدية الصارمة لتجنب توترات التضخم .

-ترك برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية في الجزائر "1998/1994" آثار ايجابية على التضخم يقاس عادة بمؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير والمتوسط ، فعرفت معدلات التضخم انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 1995 حيث بلغ 29.7٪ليصل 0.3٪في سنة 2000 وتزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية سنة 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة وألغي الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها .

ولقد عرفت سنة 2000 أدنى مستوى لمعدل التضخم في الجزائر بعد تحرير الأسعار ويرجع سبب انخفاض معدلات التضخم قبل سنة 2000 إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية في إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ،نتيجة للإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة ، تقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني ،وفي المقابل تعد الفترة 2011/2001 مغايرة تماما في تطور معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة ، فاستمرت المعدلات في الارتفاع لتبلغ 57٪في سنة 2009 ويفسر هذا الارتفاع بزيادة قوية في

نمو الكتلة النقدية الذي بلغ 22.2٪ في سنة 2001 و19.9٪ في سنة 2011 بسبب زيادة صافي الأصول الأجنبية الناجم عن تحسن أسعار البترول [1].

والجدول التالي يوضح تطو أسعار الاستهلاك في الجزائر.

جدول رقم "04" : تطور أسعار الاستهلاك في الجزائر .

الوحدة : نسبة مئوية .

المؤشرات / السنوات	مؤشر أسعار الاستهلاك	معدل نمو المؤشر ٪	معامل الاستقرار النقدي
2000	535.0	0.3	5.90
2001	557.6	4.2	8.53
2002	565.5	1.4	3.70
2003	580.1	2.6	2.26
2004	600.8	3.6	2.21
2005	610.6	1.6	2.09
2006	626.1	2.5	9.55
2007	118.2	3.7	7.16
2008	124.0	4.9	6.66
2009	131.1	5.7	1.29
2010	136.2	3.9	4.09
2011	142.4	4.5	7.65

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي ، 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، أكتوبر 2012، الجزائر ، ص 227.

[1] طيبة عبد العزيز ، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2011/2000**، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف -، العدد 12،جوان 2014 ، ص 28.

يحلل التقرير السنوي لبنك الجزائر بموجب سنة 2012 أهم التطورات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية مع تركيز خاص حول تطورات القطاع المصرفي ومساهمته المتزايدة في تمويل الاقتصاد ، في ظرف يتميز بهشاشة أكثر للمالية العامة أمام خطر انخفاض سعر البترول ن كما يوضح التقرير بشكل واسع صياغة وإدارة السياسة النقدية خاصة من زاوية دورها الحاسم في رقابة المسار التضخمي والذي يتميز باستمرارية طابعه الداخلي ، ويوضح أيضا محددات ظاهرة التضخم هذه كذا تطور نشاط القطاع الحقيقي .

بعد استعادة مسار الانتعاش في 2010 تحت تأثيرات السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة خاصة من خلال تدابير ميزانية قوية برزت هشاشة انتعاش الاقتصاد العالمي تدريجيا خلال سنة 2011، في ظرف يميزه اشتداد المخاطر المرتبطة بالاستقرار المالي كما يشهد على ذلك ضعف كل من الوضعيات المالية والعامة والقطاع المالي والتفاعل المتبادل السلبي بين المخاطر السيادية والمصرفية ، على وجه الخصوص ساهمت حدة أزمة الدين السيادي على مستوى تزايد التقلبات المالية وتفاقم الضغوطات في الأسواق البينية للمصارف ، نجم عن ذلك تفاقم المخاطر المالية بشكل واضح في الثلاثي الرابع من سنة 2011،مؤثرة على الاقتصاديات الناشئة والنامية خاصة من خلال التقلص القوي لتدفقات رؤوس الأموال في حين عرفت الضغوطات التضخمية تآكلا.

-خلال سنة 2012 استمر اعتدال التضخم سواء في الدول المتقدمة أو في الدول الناشئة والنامية عاكسا تباطؤ النشاط الاقتصادي على المستوى الإجمالي ، فمنذ السداسي الأول من 2012 تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي الإجمالي لكن كان تراجع وتيرة نمو أهم الاقتصاديات المتقدمة في الثلاثي الثالث أقل مما كان منتظرا في حين كان ضعف النشاط في الدول الناشئة من جهته أقل حدة بالتالي وإذا كانت الظروف الاقتصادية الكلية في نهاية 2012 قد استقرت تحت تأثير السياسات النقدية الجد ميسرة ،فان آفاق الانتعاش على المدى القصير بقيت غير يقينة ،لاتزال وضعية المالية العامة في الدول المتقدمة تشكل مصدر عدم يقين في ظرف يتميز بمعدل البطالة مرتفع من زاوية دعم الطلب فان هذا يضع ثقلا آخر على السياسة النقدية ، في وضع يتميز بظروف نقدية ميسرة "معدلات توجيهية قريبة من الصفر " وتوسع قوي لميزانيات البنوك المركزية .

-إن تفاقم الأزمة المالية الدولية والأزمة الاقتصادية العالمية منذ سنة 2008 قد جعل الاقتصاد الوطني في 2009 يتحمل أثر الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير ، لكن الأداءات الاقتصادية والمالية للسنوات من 2001الى 2008خصوصا تحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم موارد ادخار الميزانية ، قد سمحت للاقتصاد الوطني أن يبرز قدرته على المقاومة كما يشهد على ذلك تعزيز الوضعية المالية الخارجية في 2011/2010 ودرجة الاستقرار النقدي و المالي مرتكزا على

الاستقرار النسبي في مستوى سعر برميل البترول في 2012"111دولار أمريكي " ، وبعد تواصل تحسنه القوي مقارنة بسنة 2009 سجل ميزان المدفوعات الخارجية الجارية فائضا "6.02٪من إجمالي الناتج الداخلي " يفسر هذا الانخفاض في الأداء بالزيادة الحادة في واردات السلع والمتعلقة بارتفاع الحصة النسبية للسلع الاستهلاكية غير الغذائية"19.8٪مقابل 15.6٪في 2009 "في وضع يتميز بتقلص حجم صادرات المحروقات اتساع العجز بموجب البند "صافي دخل العوامل "من المهم الإشارة أن واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ، التي ازدادت بقوة في 2012ساهمت بشكل أساسي في ارتفاع إجمالي الواردات من السلع وهذا تطور معاكسا للهدف الاستراتيجي الممثل في إحلال الواردات بالإنتاج المحلي مشكلا هشاشة على المدى القصير لميزان مدفوعات الجزائر[1].

المطلب الثالث : تطور حجم ومعدلات البطالة .

كشف برنامج رئيس الجمهورية عن رهان إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل سنويا ،إلى غاية نهاية 2014 وهذا يعني ضمنا توفير 600.000 منصب شغل سنويا ، وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9٪ وهي نتيجة إذا ما تحققت تسمح للجزائر بأن تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة وهذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو ،كما بات يتأكد لنا سنة بعد أخرى ، التطور المستمر والهام في مجال سوق الشغل .

فقد انتقل عدد العاملين من ستة ملايين سنة 1999 إلى قرابة إحدى عشر مليون مع نهاية 2010، أي بمعدل سنوي في حدود 6.6٪ ، وأن نسبة البطالة قد انتقلت من 30٪ سنة 1999 إلى 10٪ مع نهاية 2010،أي بمعدل انخفاض سنوي 2٪[2].

إن تحديد معدلات البطالة يتطلب دراسة تفصيلية لتطور مستويات التشغيل والبطالة وهو ما يبينه الجدول الموالي.

[1] تقرير سنوي لبنك الجزائر ،**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 والتوجه للسداسي الأول من سنة 2013** ،الجزائر ،ديسمبر 2013 ،ص ص 3-4 .

[2] عبد الرحمن تومي ، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر "الواقع والآفاق "**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2011،ص 319.

جدول رقم "05" : تطور مستويات التشغيل والبطالة في الفترة 2008/2000

الوحدة : مليون نسمة.

السنوات / القطاعات	2000	2002	2004	2006	2008
1القوى العاملة :	4.977	5.462	5.981	6.517	7.002
-قطاع الفلاحة :	1.185	1.438	1.617	1.780	1.841
معدل النمو٪.	-	8.28	3.32	10.08	3.42
-قطاع البناء والأشغال	0.781	0.860	0.980	1.160	1.371
العمومية: معدل النمو٪	0.497	0.504	0.523	0.525	0.530
-قطاع الصناعة :	-	0.39	2.54	0.38	0.95
معدل النمو٪.	2.514	2.660	2.861	3.052	3.260
-قطاع الخدمات :إدارة	-	17.43	3.69	6.67	6.81
تجارة ، خدمات أخرى					
معدل النمو ٪.					
2-العاملين غير	1.263	1.455	2.070	2.485	2.579
منتظمين :					
-معدل النمو ٪.	-	4.07	34.67	20.04	3.78
3-العاطلين عن العمل	2.610	2.388	1.729	1.265	1.220
معدل البطالة الرسمي ٪	29.5	25.7	17.7	12.3	11.3
-معدل البطالة	43.76	41.30	38.84	36.52	35.17

المصحح٪					
المجموع " القوى النشطة	8.850	9.305	9.780	10.267	10.801

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر ،2010/2005.

يبين الجدول أن هناك انخفاض في معدل البطالة في الفترة "2008/2000" الا أن الانخفاض المسجل في معدل البطالة الرسمي أكبر من الانخفاض المسجل في معدل البطالة المصحح الذي انخفض ب 8.59٪ بينما سجل معدل البطالة الرسمي انخفاضا تجاوز 18٪ إن هذا التفاوت في نسب الانخفاض بين المعدلين يعزي إلى ارتفاع حجم القوى العاملة من جهة والزيادة المسجلة في حجم فئة العاملين الغير المنتظمين من جهة أخرى ، مع العلم أن المعدل الرسمي يقصي هذه الفئة من فئة البطالين كما سجل ارتفاع في حجم القوى العاملة بنسبة 40.68٪ في الفترة 2008/2000 مع العلم أن الارتفاع شمل القطاعات التالية :

-قطاع الخدمات : سجلت عمالة هذا القطاع زيادة بنسبة 08.65٪ في فترة الدراسة إذ انتقل عدد عمال هذا القطاع من 2.514 مليون عامل سنة 2000الى 3.260 مليون عامل سنة 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 29.67٪ خلال نفس الفترة ، إن هذه الزيادة تفسر بالتوسع المسجل في قطاعات التجارة والنقل والاتصالات نتيجة زيادة حجم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى تحرير قطاع الاتصالات .

-القطاع الفلاحي : بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعمال هذا القطاع 6.27٪ في فترة 2008/2000 حيث انتقل عدد عمال هذا القطاع من 1.185 مليون عامل سنة 2000الى 1.841 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدرها 55.35٪ خلال نفس الفترة ، ويعود هذا التحسن بالدرجة الأولى إلى الآثار الايجابية التي نتجت عن تطبيق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية منذ سنة 2000 ورغم ذلك فان فرص العمل التي يوفرها القطاع ظرفية وغير مستدامة بالنظر للارتباط الشديد لهذا القطاع بالظروف المناخية السائدة .

-قطاع البناء والأشغال العمومية : يعد قطاع البناء والأشغال العمومية القطاع الذي استفاد بشكل كبير من تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي حيث ساهمت المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامجين في رفع عدد عمال هذا القطاع الذي انتقل من 0.781مليون عامل سنة 2000الى 1.371 مليون عامل سنة 2008 أي نسبة زيادة قدره 75.54٪ بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 12.91 ٪ ورغم ذلك فان فرص العمل التي يوفرها القطاع تبقى مرتبطة أساسا بحجم التدخل الحكومي في القطاع وبالتالي فان الزيادة المسجلة في القطاع زيادة ظرفية وغير مستدامة .

-قطاع الصناعة : يعد قطاع الصناعة القطاع الوحيد الذي سجل نسب نمو ضعيفة للعمالة خلال الفترة 2008/2000 إذا انتقل عدد عمال هذا القطاع من 0.497 مليون عامل سنة 2000الى0.530٪مليون عامل سنة 2008أي بنسبة زيادة قدرها6.63٪ وبمتوسط معدل نمو قدره10.6 ٪.

جدول رقم "06" : تطور حجم ومعدلات البطالة في الفترة 2009/2001.

الوحدة : نسبة مئوية .

البطالة / السنوات	حجم البطالة	نسبة البطالة
2001	2339449	٪27.30

2002	2078270	٪23.72
2003	1671533	٪17.65
2004	1448288	٪15.25
2005	1240842	٪12.29
2006	1374634	٪13.79
2007	1169000	٪11.33
2008	1072000	٪10.17
2009	1076000	٪10.00

المصدر :المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2001،ص 126.

يبين هذا الجدول تطور نسبة البطالة السنوية طيلة الفترة 2009/2001، بحيث تسجل نسبة البطالة تراجع كبير بعدما بلغت نسبتها سنة 2001م27.30٪ لتسجل 10٪سنة 2009 مبررة بذلك فعالية برامج وأجهزة التشغيل والترقية التي عكفت الدولة على نجاحها .

المبحث الثاني : تطور المالية العامة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000.

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية ماي 1998م ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001م إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط ،مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلىإطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية .

المطلب الأول : تطور الإيرادات العامة .

لقد عرفت الإيرادات العامة في الفترة المدروسة تزايدا بنسب مختلفة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

جدول رقم "07": تطور الإيراد العام مابين2010/2000 .

الوحدة : نسبة مئوية .

السنوات	مجموع الإيرادات	نسبة تطور الإيرادات ٪
2000	1028.8	-
2001	1234.3	19.9
2002	1457.7	18
2003	1451.4	-0.4
2004	1528	5.2
2005	1635.8	7
2006	1667.9	1.9
2007	1802.6	8
2008	1924	6.7
2009	2786.6	44.8
2010	3081.5	10.5

Source ; statistical appendix (2004/2006/2009) ; IMF staff country, report.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2001الى 19.9٪مقارنة بنسبة 0.4-٪ وفي السنوات الممتدة من 2004الى 2008كانت نسب الزيادة تتراوح بين 1.9٪و8٪ لترتفع بنسبة 44.8٪ سنة 2009 بمبلغ قدره 2786.6مليار دج مقارنة بسنة 2008وفي سنة 2010بلغت الإيرادات الإجمالية 3081.5 مليار دج.

جدول رقم " 08" : مصادر الإيرادات العامة " 2010/2000".

الوحدة : مليار دج .

البيان	إيرادات الجباية العادية	إيرادات غير جبائية	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات

السنوات				
2000	425.8	79	524	1028.8
2001	411.3	91	732	1234.3
2002	438.8	102.5	916.4	1457.7
2003	475	139.5	836	1451.4
2004	532.3	133.5	862.2	1528
2005	596.9	139.9	899	1635.8
2006	610.7	141.1	916	1667.9
2007	676.1	153	937	1802.6
2008	754.8	199	970.2	1924
2009	921	237.1	1628.5	2786.6
2010	1068.5	177.2	1825.8	3081.5

Source : statistical appendix (2004 ,2006 , 2009) IMF Staff country report.

يتضح من الجدول أن الجباية البترولية تساهم بأكثر من 50٪ من مجمل الإيراداتا لمتحصل عليها بفضل الزيادة المضطربة لأسعار المحروقات وما أسهم في أهمية هذا المصدر السياسة الضريبة المتبعة من طرف الدولة .

المطلب الثاني : تحليل النفقات العامة.

بسبب ارتفاع مدا خيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي،لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 1255.5مليار دج من سنة 2000الى 5860.7مليار دج سنة 2010بنسبة زيادة في المتوسط 19٪.

والجدول التالي يوضح تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز .

جدول رقم " 09" : تطور النفقات العامة 2010/2000.

الوحدة : مليار دج .

السنوات	نفقات التسيير	نسب تطور نفقات التسيير	نفقات التجهيز	نسب تطور نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسب تطور إجمالي النفقات
2000	956.3	-	290.2	-	1255.5	-
2001	836.2	13.3	415.5	43	1251	-0.3
2002	1050	25	509.6	22	1559.6	24.5
2003	1097.3	4.5	613.7	20.4	1711	9.7
2004	1200	9.3	720.6	17.32	1920.6	12.25
2005	1200	0	750	4.1	1950	1.5
2006	1283.4	6.9	1347.9	79.7	2631.3	34.9
2007	1574.9	22.7	2047.9	52	3622.7	37.7
2008	2017.9	21.9	2304.8	12.4	4322.7	19.28
2009	2593.7	28.5	2597.7	12.7	5191.4	20
2010	2837.9	9.4	3022.9	16.3	5860.8	12.8

Source ;statistical appendix(2004/2006/2009)IMFStaff country report.

يتضح من الجدول السابق أن نفقات التسيير تزايدت أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية 2005،ففي سنة 2000بلغت نفقات التسيير 956.3مليارردج لتصل إلى 1200مليار دج سنة 2005وكانت نسبة تطور هذه الأخيرة متذبذبة لتصل إلى 2837.9مليار دج في سنة2010، وتعود هذه الزيادة بالأساس إلى زيادة أجور موظفي القطاع العمومي مع الاهتمام بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280مليار دج سنة2010بعدما كانت لاتتعدى 135مليار دولار سنة 2000، ومن ناحية ترقية الموارد البشرية للانتفاع من قدراتهم في تنشيط الاقتصاد الوطني زاد الاهتمام بالتعليم العالي والبحث العلمي ليرصد له مبلغ 173مليار دج سنة 2010مع رصيد مبلغ 100مليار دج من أجل التخفيف من

حدة الإصلاح على الطبقات الفقيرة بدعم أسعار بعض المواد الغذائية والأدوية مع توفير مناصب شغل للفئة البطالة بسبب خوصصة الشركات العمومية ، بالإضافة إلى ذلك اهتمام الحكومة بالتكوين المهني للأشخاص الذين لم يكن لهم المقدرة على إكمال التعليم العالي للاستفادة منهم في القطاعات الاقتصادية التي لا تحتاج إلى يد عاملة ماهرة .

تميزت نفقات التجهيز بالارتفاع المستمر من 2000الى 2010ونلاحظ أن هذه الزيادة تكون من سنة إلى أخرى بنسب مختلفة على حسب الأهداف المراد تحقيقها من طرف الدولة اتجاه اقتصادها ومجتمعاتها ، لقد سجلت نفقات التجهيز أكبر زيادة لها سنة 2006بنسبة 79.1٪مقارنة بالسنوات السابقة .

جدول رقم "10" : نفقات الاستثمار الإجمالية وتوزيعها على أهم القطاعات 2010/2000.

الوحدة : مليار دج .

السنوات	نفقات الاستثمار	الفلاحة والري	المنشآت الاقتصادية	السكن	المنشآت الاجتماعية
2000	265.8	43.5	57.6	59.3	10.05
2001	369.8	56.7	83.8	86.4	18.8
2002	446.4	75.4	102.5	91.2	25.6
2003	507.2	94.2	114	91.9	37.9
2004	508.6	85.1	131.4	75.1	42.6
2005	553.2	96	126.4	61.4	44.2
2006	1019.7	112.9	312.7	131	59.2
2007	1668.4	201	597.8	283.6	89.7
2008	1906	308.5	701.6	312.7	102.4
2009	2136.3	393.7	725	230	183.8
2010	2503.4	335.5	1095.9	270.5	218.4

Source ;statistical appendix(2004/2006/2009)IMF Staff country report .

عرفت نفقات الاستثمار زيادة مستمرة طيلة هذه الفترة بسبب الزيادات المستمرة لكل من :

-قطاع الفلاحة والري : من 2000الى 2003تميز بالزيادة ليصل إلى 94 مليار دج ، ثم انخفض سنة 2004ثم ارتفع إلى 393.7مليار دج سنة 2009.

-المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية : كان لها الوزن الأكبر في نفقات الاستثمار لاعتماد الدولة مبلغ 1095.9مليار دج سنة 2010.

-قطاع السكن : لم تفعل ميزانية الاستثمار على قطاع السكن للنهوض بالجانب الاجتماعي لترصد له مبلغ 270.5مليار دج سنة 2010ما يمكن قوله على النفقات العامة كانت لنفقات التسيير ذات أهمية طيلة خمس سنوات الأولى وأثر الطفرة البترولية ورغبة السلطات العمومية لتحقيق نتائج أفضل على المدى المتوسط والبعيد جعلها تهتم بالقطاعات الاستثمارية ضمن برنامج دعم النمو 2009/2005الذي أثر بزيادة نفقات التجهيز بصورة كبيرة .

المبحث الثالث : برامج الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2014/2001.

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات ، ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعة والزراعة والخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي ، فخلال الفترة 2014/2001تم اعتماد مبلغ ضخم قدر ب432مليار دولار ضمن إطار برامج الإنعاش الاقتصادي التي تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف تحقيق تنمية مستدامة وتوفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الخاصة الداخلية والأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها نتيجة لمختلف برامج الإنعاش الاقتصادي .

المطلب الأول : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004/2001.

قدرت القيمة الإجمالية للاعتمادات المالية التي خصصت لهذا البرنامج بحوالي 7مليار دولار أمريكي وهو مايعادل 525مليار دينار جزائري ، وتمثل هذه الاعتمادات مبلغ قياسي نظرا لوضعية الجزائر في تلك الفترة حيث بلغ احتياطي الصرف الأجنبي سنة 2001حوالي 11.2مليار دولار أمريكي [1].

وتم التركيز خلال هذا البرنامج على ضرورة تنشيط الطلب الكلي من خلال تعزيز دور الإنفاق العام كآلية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل ، بجانب تعزيز القاعدية باعتبارها ركيزة أساسية لتنشيط الاقتصاد الوطني ، وقد تضمن البرنامج على المجالات الأساسية التي ترتبط بتعزيز التنمية البشرية ودعم القطاعات الإنتاجية إضافة إلى تعزيز الإصلاحات وتطوير الخدمات العامة والهياكل القاعدية ، وذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم "11": التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

الوحدة : مليار دج.

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ	المجموع "نسبة مئوية "
أشغال كبرى وهياكل قاعدية .	100.7	7.02	37.6	2.0	21.05	٪40.1
تنمية محلية وبشرية.	71.8	70.2	53.1	6.5	204.2	٪38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	٪12.4
دعم	30	15	-	-	45.0	٪8.6

[1] مسعود زكريا ، **سياسة التشغيل وفعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 2001**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الموسم ب :تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 11-12 مارس 2013،ص 13.

الإصلاحات						
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	٪100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر السداسي الثاني 2001،ص87.

إن الجدول يبين :

أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد خصص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب 210.5مليار دج على مدى أربع سنوات ما يعادل 40.1٪من إجمالي المخصص للبرنامج يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986والاصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين والتي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ،كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة والخاصة " من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة " ، وبالتالي تقليص نسبة البطالة وسيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية .

-كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8٪من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة ، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر ببين أفراد المجتمع .

-أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلى مبلغ 65.4مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4٪من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي .

-فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب 45مليار دج أي نسبة 8.6٪من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة .

-أما فيما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فنلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات 2003/2002/2001بقيمة 205.4مليار دج ، 185.9مليار دج ، 113.2مليار دج على التوالي أي بنسبة 39.12٪،35.4٪، 21.76٪ من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004لم تخص الاب20.5مليار دج،أي نسبة 3.9٪ من حجم المبلغ المرصود للبرنامج وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أ قصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان .

ومن أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي مايلي[1] :

-تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر 3.8٪في المتوسط خلال الفترة ، مع تسجيل معدل معتبر سنة 2003 قدر ب6.8٪.

-تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29٪في بداية الفترة إلى أقل من 24٪عند نهاية الفترة .

-انجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق .

-تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059مليار دج سنة 1999الى 911مليار دج سنة2003.

المطلب الثاني :برنامج دعم النمو 2009/2005.

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة من خلال استحداث مناصب الشغل في مختلف القطاعات الإنتاجية [2] .

وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية لولاية رئاسية ثانية في أفريل 2004مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام ، حيث استكملت جهود التنمية الشاملة من

[1] زرمان كريم ،**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009**،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،العدد السابع جوان 2010،ص 204.

[2] عبد المجيد قدي ، **المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية** ، دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003، ص 31.

خلال اعتماد برنامج تنموي ثاني يشمل الفترة 2009/2004 ويهدف بشكل أساسي لمواصلة الجهود التنموية التي بذلت من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية التي بلغت مستوى 38.5دولار للبرميل سنة2004 ، وتمحورت السياسات المعتمدة ضمن إطار برنامج دعم حول تعزيز النمو المستدام من خلال التركيز على المجالات الأساسية التالية [1]:

-تحفيز الاستثمار ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني من خلال تحسين معدل النمو الاقتصادي.

-تحديث وتطوير شبكة البنى التحتية .

-تعزيز قدرات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم .

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة .

-تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تعزيز الشراكة وإعطاء فرص أكبر للقطاع الخاص .

وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قدر ب 4201.7مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 55مليار دولار أمريكي ، توزعت بشكل أساسي على جانب تعزيز القدرات البشرية وتحسين مستوى معيشة الأفراد حيث استفاد قطاع التعليم العالي والتربية والتكوين من ما يقارب 400مليار دينار ، كما استفاد قطاع الصحة من 58.5مليار دينار ، وقد خصص أيضا مبلغ إجمالي بلغ 143مليار دينار لمد شبكة الماء والغاز ، والجدول التالي يوضح بالتفصيل التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو .

[1] بوعشة مبارك ، **الاقتصاد الجزائري :من تقييم مخططات التنمية الى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية-** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب :تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ،خلال الفترة 12/11 مارس 2013، ص ص 12-13.

جدول رقم "12" : التوزيع القطاعي لبرنامج دعم النمو .

الوحدة :مليار دج.

القطاع	حجم الاعتمادات "ملياردج "	النسبة ٪
برنامج تحسين معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير البنية التحتية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج التكنولوجيات الجديدة والاتصالات	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر : مجلس الأمة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، ص 6.

يبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة بوضوح رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كمايلي :[1]

-تحسين ظروف معيشة السكان : يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45٪ "1908.5مليار دج "، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي .

ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات ، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن "555مليار دج " ويليه قطاع التربية الوطنية "200مليار دج " في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس وتأهيل

[1] صالحي ناجية ،**أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2001**،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ،11-12مارس 2013، ص ص 6-7.

المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي "141مليار دج " لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي .

-تطوير البنية التحتية : احتلت المرتبة الثانية بنسبة 40.5٪من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية ، حيث وزعت هذه القيمة "1703.1مليار دج " على أربعة قطاعات فرعية كمايلي :

النقل "700مليار دج "، الأشغال العمومية "600مليار دج " ،الماء "سدود وتحويلات "393 مليار دج " ، تهيئة الإقليم " 10.15مليار دج " .

-دعم التنمية الاقتصادية : يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمس قطاعات رئيسية وهي كمايلي :

-الفلاحة والتنمية الريفية : حيث خصص له ما قيمة 300مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني ، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات .

-الصناعة : حيث خصص لهذا القطاع 13.5مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية .

-ترقية الاستثمار : حيث خصص له ما يقارب 4.5مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية .

-الصيد البحري : حيث خصص له ما قيمة 3.2مليار دج بهدف إنشاء 42منطقة توسع سياحي .

-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية : نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب الشغل ، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري وخصصت الدولة لها ماقيمة 4مليار دج .

تطوير الخدمة العمومية وتحديثها ك الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات ، وخصص في هذا الإطار 203.9مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

-البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال : حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية .

-العدالة : حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين ، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14مجلسا قضائيا و34محكمة و51مؤسسة عقابية .

-الداخلية : والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية .

-التجارة :إذ أنه قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي ، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف :

-انجاز مخابر مراقبة النوعية .

-اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية .

-انجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود .

-المالية : تهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص .

ومن أهم أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو وهي كما يلي[1] :

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني .

-تحسبن مستوى معيشة الأفراد وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي ،الأمني أو التعليمي.

[1] نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2010/2000** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد 12ديسمبر 2012، جامعة الشلف ، ص 253.

-تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية : وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي ، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي ، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج .

-رفع معدلات النمو الاقتصادي : يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو ،وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر ،حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة ، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية .

المطلب الثالث :برنامج توطيد النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني" 2014/2010.

اعتمد برنامج توطيد النمو الخاص بالفترة 2014/2010 في إطار الجهود الرامية لتعزيز التنمية الشاملة ، وهو ما يعكس الإدارة السياسية في مواصلة دينامكية الاعمار الوطني من خلال [1]:

-استكمال المشاريع الجاري انجازها ضمن إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو مثل الطرق والسكك الحديدية والسدود بمبلغ إجمالي 9700مليار دينار وهو ما يعادل 130مليار دولار .

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي قدر ب11.534مليار دينار أي ما يقارب 156مليار دولار.

والملاحظ أن برنامج توطيد النمو خصص له مبلغ قدر ب 21.214مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دولار وهو مايعكس حرص الحكومة على تثمين وتطوير الاقتصاد الوطني ضمن إطار شامل يتضمن الاهتمام بمختلف المتطلبات التنموية للمواطن ، فالبرنامج يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته وتحضيره للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي ، ويهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 عن طريق عدد من السياسات المعتمدة من خلال البرنامج أهمها مايلي[2] :

-الحد من البطالة عبر خلق 3ملايين منصب عمل .

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

[2] محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو** "، مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة -، العدد 10سنة 2012، ص 147.

-دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد .

-ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار .

-تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد .

-تثمين الموارد الطاقوية و المنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية .

وقد أولى برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاث للتنمية البشرية وهي التعليم والصحة ، حيث تم تخصيص ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية ، إضافة إلى المجالات التنموية الأساسية الأخرى كالبنى التحتية والخدمة العمومية والتنمية الاقتصادية ، وذلك مثلما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم "13" : التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2014/2010.

الوحدة :مليار دج ▪

القطاع	حجم الاعتمادات "مليار دج "	النسبة ٪
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6.448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجموع	20.412	100

المصدر : بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

-يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40٪من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص[1]:

-أكثر من 3100مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .

-أكثر من 2800مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات .

-مايقارب 500مليار دج لتهيئة الإقليم ، وما يقارب 1800مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

وعلاوة على حجم النشاطات التي يستفيد بها أداة الانجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال :

-أكثر من 1000مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية .

وما يقارب 150مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل الى 300مليار دج لنفس الغرض .

ستعبئ التنمية الصناعية أكثر من 2000مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتر وكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية .

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيذرها في تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف المتمثل في إنشاء 3ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمسة المقبلة .

وعلى صعيد آخر يخصص البرنامج 2014/2010مبلغ 250مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية .

[1]صالحي ناجية ، مرجع سبق ذكره ، ص 10.

وعليه فالملاحظ لهذا البرنامج يلامس بأن هناك جهود كبيرة للدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، فالجزائر خصصت خلال سنوات 2014/2010غلافا ماليا يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286مليار دولار والذي من شأنه تطوير الجهود التي شرع فيها منذ 10سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

خلاصة الفصل :

إن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات ، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية ، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة بل حل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الإنتاجية والمعيشة للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة .

وبالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وخاصة من ناحية معدلات النمو الاقتصادي ،فانه يمكن القول بأن هذا المخطط ساهم في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي وجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو ليواصل ما قد تم بدأه في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ، حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة كان الهدف من ورائها تغطية النقائص ومواصلة وتيرة تحسن الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بعد ازدياد مداخليها من المحروقات .

ملخص الدراسة :

من خلال موضوع البحث حاولنا أن نعرض مدى تأثير السياسة المالية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية في التحولات الاقتصادية الراهنة وأخذت الجزائر كنموذج للدراسة ، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف ، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وهنا تتجه السياسة المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين هما :

تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية .

قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

ومن خلال دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية نسبيا على الصعيد الاجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة ،أما على الصعيد الاقتصادي فقد سجلت معدلات النمو لا بأس بها بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي .

اختبار الفرضيات :

-فيما يخص الفرضية الأولى والتي مضمونها أن تطور السياسة المالية في الجزائر كان انعكاسا مباشرا لتطور وتحول النظام الاقتصادي فلقد أثبت صحتها من خلال تحليل الملامح العامة للاقتصاد الجزائري من بداية السبعينات إلى غاية نهاية 2009والتي أثبتت أن الإصلاحات المالية جاءت مواكبة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر وذلك بإضافة العديد من التغيرات في بنية السياسة المالية كالإصلاحات الضريبية ، إصلاح القطاع المالي ، إصلاح نظام الأسعار.

-فيما يخص الفرضية الثانية وهي من دعائم نجاح التنمية الاقتصادية اتساع حجم النفقات فهي خاطئة فارتفاع حجم النفقات واتساعها يحدث خللا في الميزانية .

-فيما يخص الفرضية الثالثة وهي ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تحقيق التنمية الاقتصادية فهي صحيحة حيث ساهمت السياسة الانفاقية التي انتهجتها الدولة في علاج بعض المشاكل الاجتماعية من بطالة وسكن وصحة ....الخ .

نتائج الدراسة :

-للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية .

-أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

-أن للإيرادات العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي .

-للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية .

-التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات .

-ارتفاع كبير جدا لنسبة النفقات الحكومية في الفترة المدروسة .

-تسجيل معدلات النمو لا بأس بها نظرا لارتفاع أسعار النفط وانخفاض نسبة البطالة لزيادة النفقات الحكومية .

-ارتفاع معدل التضخم إلى حدود 7.7٪ سنة 2009 لزيادة المعروض النقدي من جهة وعدم فعالية السياسة النقدية من جهة أخرى .

التوصيات :

-العمل على ترشيد النفقات العامة والتركيز على القطاعات التي تعمل على خلق القيمة المضافة " المؤسسات الإنتاجية "بما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني .

-تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج .

-ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية .

-نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك التنسيق مع الجهات المختصة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي .

-الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي .

-من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية .

آفاق الدراسة :

تناولنا في بحثنا هذا موضوع السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية باتخاذ الجزائر كدراسة حالة للفترة 2014/2000، وبالنظر إلى ما تم التوصل إليه نرى أن البحث يمكن أن يشمل بحوثا أخرى في : معرفة مسار السياسة المالية في الجزائر و أهم الإصلاحات الاقتصادية والآثار الناجمة عن تطبيق البرامج التنموية في المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

قائمة المراجع :

أولا : بالغة العربية :

أ-الكتب :

1-أحمد الأشقر ، **الاقتصاد الكلي** ، دار العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2002.

2-أحمد عارف العساف ، محمود حسين الوادي ، **التخطيط والتنمية الاقتصادية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن ، الطبعة الأولى 2011.

3-الطيب داودي ، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى2008.

4-باهر محمد غنم ، **مبادئ الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986.

5-حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2004.

6-حمدي عبد العظيم ،**السياسات المالية والنقدية** ، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007.

7-حسين درويش العشري ،**التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية ،بيروت ، 1979.

8-حمدية زهران ، **التنمية الاقتصادية** ، مكتبة عين شمس 1982.

9-حربي محمد عريقات ، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي** ، دار الكرمل ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009.

10-خلاصي رضا ، **النظام الجبائي الجزائري** ، دار هومة ، الجزائر ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية 2006.

11-خالد الخطيب ،**أسس المالية العامة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية 2005.

12-رياض الشيخ ، **المالية العامة** ، مطابع الدوجى ، القاهرة 1989.

13-زينب حسين عوض الله ،**مبادئ المالية العامة** ، الفتح للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2003.

14-سوزي عدلي ناشد ، **أساسيات المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2009.

15-سليمان اللوزي ، **إدارة الموازنات العامة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان 1997.

16-صالحي صالح ، **المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي** ، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،2006.

17-طارق الحاج ،**المالية العامة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،1999.

18-عبد المطلب عبد الحميد ،**السياسات الاقتصادية** ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ،1997.

19-علي زغدود ، **المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005.

20-عادل أحمد حشيش ،**أساسيات المالية العامة** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1992.

21-عطية عبد الواحد ،**الموازنة العامة للدولة** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1996.

22-علي جدوع الشرفات ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي "الواقع –العوائق "**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، الطبعة الأولى 2011.

23-عبد الحميد قاضي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، مطبعة الرشاد ، الإسكندرية.

24-عبد الرحمن تومي ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، الواقع والآفاق** ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر ، 2011.

25-عبد المجيد قدي ، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية** ، دار تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

26-فوزي عطوي ، **المالية العامة** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009.

27-فليح حسن خلف ، **المالية العامة** ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى 2008.

28-كمال بكري ، **مبادئ الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، بيروت ، 1986.

29-محمد شاكر عصفور ،**أصول الموازنة العامة** ، دار الميسرة للنشر والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى 2008.

30-محمود حسين الوادي ،**مبادئ المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى، 2007.

31-محمد طاقة ،**اقتصاديات المالية العامة** ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ،2007.

32-محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات المالية العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2008.

33-مجدي محمود شهاب ، **الاقتصاد المالي** ، دار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ،1999.

34-محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية** ، دراسة نظرية وتطبيقية ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2000.

35-محمد صفوت قابل ،**نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2008.

36-مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، 2007.

37-هوشيار معروف ،**تحليل الاقتصاد الكلي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2005.

ب-الرسائل والأطروحات :

1-الشيخ أحمد ولد الشيباني ، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية ، جامعة سطيف ، 2013/2012

2-بوزيان عبد الباسط ، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي دراسة حالة الجزائر2004/1994**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع نقود مالية ، جامعة الجزائر ، 2007/2006

3-سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، **فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2014/2000**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك ، جامعة البويرة ، 2014/2013.

4-سالكي سعاد ،**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي دراسة بعض دول المغرب العربي** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية ، جامعة تلمسان 2011/2010.

5-مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر2004/1990**،أطروحة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الجزائر، 2006/2005.

ج-المجلات والجرائد :

1- الأمانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية ، العدد 49، 29 أوت 2010.

2-زرمان كريم ، **التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع ،جوان 2010.

3-طيبة عبد العزيز ، **فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة2011/2000**، مجلة الأبحاث الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، العدد 12، جوان 2014.

4-محمد مسعي ، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة ، العدد 10، سنة 2012.

5-نبيل بوفليح ، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة2010/2000**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ، جامعة الشلف، 12ديسمبر 2012 .

د- التقارير والملتقيات :

1-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، 2001

2-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ، السداسي الثاني ، 2001

3-بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24ماي 2010.

4-بوعشة مبارك ، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية مقارنة نقدية مداخلة مقدمة فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب: تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو والاستثمار ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف خلال الفترة 12/11مارس 2013.

5-بنك الجزائر ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2010.

6-بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر أكتوبر 2012

7-بنك الجزائر ،التقرير السنوي للمؤشرات الاقتصادية للجزائر ، 2010/2005

8-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2003

9-تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الوضع الاقتصادي والاجتماعي 2004.

10-تقرير سنوي لبنك الجزائر ، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 والتوجه للسداسي الأول من سنة 2013، الجزائر ، ديسمبر 2013.

11-صالحي ناجية ،أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي 2014/2001، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي المرسوم ب:تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف 12/11مارس 2013.

12-مجلس الأمة ، البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005.

ثانيا: المراجع الأجنبية :

Les livres ;

- Gilbert Abraham frois,**économie politique,economica**,7eme édition ,2000.
- Weintraub classical keynesianism,**montrary and the Pricelivel chiltonPhiladelphia** 1970.

Les rapportes ;

-Banque d'Algérie ; rapport annuel de la banque d'Algèrie,2010.

خاتمة عامة

مقدمة عامة

الفصل الثالث:

السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية

-دراسة حالة الجزائر-

2014-2000

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

الفهرس

قائمة المراجع

قائمة الجداول